قسم الشؤون الفكرية والثقافية

التشيّع في ندوات القاهرة

سماحة العلامة الكبير أية الله

السيد محمد تقي الحكيم

تصدير

د. عبد الهادي الحكيم

مراجعة

شعبة الاعلام

وحدة الدراسات والنشرات

العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
شعبة الإعلام
وحدة الدراسات والنشرات
كربلاء المقدسة
ص.ب (٢٣٣)
هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ١٧٥-١٦٣

www.alkafeel.net
info@alkafeel.net

الكتاب: التشيع في ندوات القاهرة.
الكاتب: سماحة العلامة الكبير آية الله السيد محمد تقي الحكيم
تصدير: د. عبد الهادي الحكيم.
الناشر: قسم الشؤون الفكرية والثقافية. في العتبة العباسية المقدسة.
التصميم والإخراج الطباعي: علاء سعيد الأسدي.
رقم التسجيل في دار الكتب والوثائق في بغداد: ١٩٤٧ لعام ٢٠١٢.
المطبعة: دار الضياء/ النجف الاشرف / ٠٧٨٠١٠٠٠٦٠٣.
الطبعة: الأولى.
عدد النسخ: ٢٠٠٠.

صفر ١٤٣٤هـ/ كانون الثاني ٢٠١٢م

تصدير

د. عبد الهادي الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني ان اصدِّر للقراء الكرام كتاب (التشيع في ندوات القاهرة) لسماحة سيدي الوالد آية الله العلامة السيد محمد تقي الحكيم دام ظله.

والكتاب مجموعة من الحوارات الفكرية دارت على هامش مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية المنعقد في القاهرة بدعوة من مشيخة الأزهر الشريف عام ١٩٦٤م. وقد سجلها مندوب مجلة (الإيمان) النجفية في لقاءات عدة مع سماحة سيدي الوالد دام ظله إثر عودته من القاهرة بعد حضوره المؤتمر المذكور، ونشرتها المجلة في أعدادها: السابع والثامن، والتاسع والعاشر من سنتها الأولى، والعددين: الثالث والرابع من سنتها الثانية ١٩٦٥و١٩٦٤م.

وتتميز طريقة الحوار بعرض هادئ متدرج تسلم فيه المقدمة الى نتيجتها بمنطقية عميقة مصحوبة بسعة صدر على تقبل الرأي الآخر،

وتلك سمة تلحظ بوضوح في شخصية سيدي قدس سره، يعرفها من جالسه، أو حاوره، أو درس عنده، أو صحبه، أو التقى به، أو قرأ له.

ولقد عشت في كنفه طفلاً، وتبعته يافعاً، وصحبته شاباً، وتتلمذت على يديه أربع سنوات في كلية الفقه في النجف الأشرف رجلاً، وحضرت بعضاً يسيراً من دروسه العالية في مرحلة البحث الخارج في مقبرة علماء أسرتنا لاحقاً، فلم أجد فيه وزملائي الطلبة رغم كثرة عددهم، وتباين أهوائهم، وتعدد مشاربهم، واختلاف خلفياتهم الفكرية والثقافية والبيئية والمعرفية والإثنية، إلاّ قلباً مفتوحاً، وصوتاً خفيضاً، ووجهاً حيياً، وثغراً باسماً، وصدراً رحيباً، وعقلاً منفتحاً على استماع الرأي والرأي الآخر، وصولاً الى الحقيقة وإدراكاً للصواب، وهو ما ينشيء عليه ولده، ويربي عليه طالبه، ويدعو إليه زميله، ويستحث عليه رفيقه، ويشجع عليه محاوره، خاصة وأنه يصدر عنه بتلقائية، وسلوك مطبوع، وهو ما دعا أحد تلامذته قدس سره سماحة السيد هاني فحص (حفظه الله) لأن يصف علاقته بأستاذه السيد محمد تقي الحكيم قائلا : لقد بلغ من الشفافية والتواضع، حدَّ انه كان يلتبس بتلاميذه، لا ينزل إليهم، بل يرفعهم اليه، بأناة وحرص ودربة على التربية العلمية، وأحيانا كانوا يصدِّقون، فيلغون المسافة بينهم وبينه، ويعتذرون في نهاية البحث، ولكنه يزدهي فرحاً علمياً بهم، ولا يخفي رغبته في دفعهم أو اندفاعهم

الى مكانة علمية أعلى.

لقد وجدتُ فيه الأب المربي الذي يشغله رغم كثرة مشاغله همّ الولد والتلميذ والأخ والصديق والمحاور والمستفهم والسائل، فيفسح له من وقته وجهده وعرقه ليل نهار، ما يروي ظمأه، ويسكن روعه، ويحثه على الاستزادة من المعرفة والتتبع ما وسعه الى ذلك سبيلاً.

هكذا كان مع طلابه وأحبابه وسائليه، وحين قدر له ولي أن نرى النور بعد اعتقال لا يوصف: وحشية، وقساوة، وغلظة، وفضاضة، وعسفاً أثَّر على يديه فارتعشتا، وعلى لسانه فكلَّ عن النطق إلاّ بمعاناة مصحوبة بضغط جسدي وعصبي ونفسي ألمحه في تضاعيف وجهه وحدقة عينيه- بدأ بتدريسي كتاب (مستمسك العروة الوثقى) للإمام الراحل السيد محسن الحكيم قدس سره في بيتنا العامر في النجف الأشرف ما استطاع الى النطق سبيلاً، حتى إذا كلّ لسانه فأعياه عن الاستمرار في درسه أنهى محاضرته بإشارة موحية من عينيه ويديه وتضاعيف وجهه حتى مساء اليوم التالي وهكذا.

ورغم سنوات السجن والمحنة والحجز الإجباري والمرارة والمرض، عكف سماحته قدس سره على كتابة كتابه (القواعد العامة في الفقه المقارن) في بيتي المتواضع حتى خلال رحلة علاجه من مرضه إثر محنته،

ومعاناته جراء سجنه وتعذيبه، كما دأب تغمده الله على مراجعة كتابه المهم (عبد الله بن عباس) بهمة الباحث المثابر، والمستقصي المدقق. لم تثنه عدم قدرته على مسك القلم عن الاستمرار في مشروعه العلمي، ولم تقعد به صعوبة النطق على الإملاء عن حث الخطى باتجاه المعرفة حتى أتمهما فنشرا في حياته.

أما وقد انتهى بي المطاف الى ما انتهى اليه فإنه ليحسن بي أن أتحدث عن سيرته بشكل مختصر فأقول:

أولا : مسيرته الحياتية وسيرته العلمية

١- ولد سماحته تغمده الله في مدينة النجف الأشرف بالعراق عام ١٩٢٤م.

٢- نشأ نشأة علمية بتوجيه من والده تغمده الله وأعلام أسرته الكبار، فدرس علوم العربية والمنطق والبلاغة والفقه وأصول الفقه والفلسفة في مرحلتي المقدمات والسطوح على أيدي الأساتذة الأجلاء العلماء الأعلام السيد محمد حسين الحكيم، والشيخ نوري الجزائري، والسيد صادق السيد ياسين، والشيخ علي ثامر، والسيد يوسف الحكيم، والسيد حسن الحكيم، والسيد محمد علي الحكيم، والشيخ محمد رضا المظفر، والسيد موسى الجصاني (قدس الله أسرارهم).

٣- حضر دروس البحث الخارج في الفقه والأصول والفلسفة على أيدي الآيات العظام كل من أصحاب السماحة السيد محسن الحكيم، والسيد أبو القاسم الخوئي، والشيخ حسين الحلي، والسيد ميرزا حسن البجنوردي (قدس الله أسرارهم).

٤- درّس السطوح العالية في موضوعات الفقه والأصول والفلسفة لطلبة حوزة النجف الأشرف العلمية سنوات عدة.

٥- قام بتدريس البحث الخارج في الفقه على متن كتاب (المكاسب) للشيخ مرتضى الأنصاري قدس سره، وأصول الفقه على متن كتاب (الكفاية) للشيخ محمد كاظم الخراساني قدس سره في حوزة النجف الأشرف العلمية.

٦- درّس طلاب البحث الخارج علم (أصول الفقه) مقارناً بآراء أئمة المذاهب الإسلامية الأخرى في حوزة النجف الأشرف العلمية، وسجّل طلابه تقريرات دروسه في هذا العلم المثمر.

٧- درَّس علم (القواعد الفقهية) مقارناً بآراء أئمة المذاهب الإسلامية الأخرى، في حوزة النجف الأشرف العلمية، وسجّل طلابه تقريرات دروسه في هذا العلم الجليل.

٨- انتمى منذ أوائل شبابه الى (جمعية منتدى النشر) في النجف الأشرف وواكب نشاطها لأكثر من ربع قرن، ودرّس في كليتها (كلية

منتدى النشر) علوم : النحو، والصرف، والبلاغة، والأدب، والتاريخ، والفقه، والأصول، وعلمي النفس والاجتماع ابتداءً من عام ١٩٤٤م.

٩- أسس مع عدد من المفكرين (المجمع الثقافي لمنتدى النشر) عام١٩٤٣ م، وساهم مساهمات فعَّالة في نشاطاته الثقافية المختلفة.

١٠- أسس مع عدد من العلماء (كلية الفقه) في النجف الأشرف عام١٩٥٨ م، وتولى تدريس علوم أصول الفقه المقارن، والقواعد الفقهية المقارنة، وفقه اللغة، والتاريخ الإسلامي، والأدب وتاريخه، وتاريخ التشريع الإسلامي، وعلمي الاجتماع والنفس ما كشف عن موسوعية معرفية كبيرة.

١١- انتُخب عميداً لكلية الفقه في النجف الأشرف عام١٩٦٥م، وشغل منصب عمادة الكلية حتى عام ١٩٧٠ م حيث استقال منها فرفض مجلس الكلية قبول استقالته، وإذ أصر على تقديمها وعلم طلاب الكلية بذلك أضربوا وتظاهروا في وقت كان التظاهر والإضراب ممنوعاً، بل وخطراً على حاضر ومستقبل القائمين به.

ورغم الحظر الأمني الشديد فقد امتنع الطلاب عن دخول القاعات الدراسية، وأصرَّوا على الاستمرار بالإضراب وتعليق الدراسة حتى يعود عميدهم عن استقالته.

وحين لم تنفع معهم كل مساعي الساعين من الأساتذة وغيرهم من الإداريين لثنيهم عن إضرابهم، اضطر ﷺ لأن يدعو الطلاب بنفسه الى عقد اجتماع عام في قاعة الكلية الكبرى ليتحدث إليهم حديث الاب العميد، ولمّا دخل قاعة الاجتماع واعتلى المنصة غمرت الأساتذة والطلاب دفقة من العواطف الجياشة، عندها طلب من الطلاب العودة الى مقاعد الدراسة دون إبطاء، ووعدهم بأن يبقى معهم وبينهم، فاستجابوا لطلبه طائعين.

١٢- تولى تدريس أصول الفقه المقارن في معهد الدراسات الإسلامية العليا بجامعة بغداد عام ١٩٦٤ م، ولعدة سنوات.

١٣- منحته جامعة بغداد درجة الأستاذية (بروفيسور) عام ١٩٦٤ م بقرار من مجلس الجامعة.

١٤- أشرف على العديد من الرسائل الجامعية لطلبة الدراسات العليا، وناقش مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه فيها، كما ترأس بعضاً من لجان المناقشة.

١٥- أختير خبيراً علمياً أكاديمياً لترقية بعض حملة الشهادات العليا من أساتذة الجامعات العلمية الرصينة لرتبة جامعية أعلى.

١٦- انتخب بالإجماع عضواً عاملاً في المجمع العلمي العراقي

عام ١٩٦٤ م بترشيح من علاّمتي العراق المرحومين الشيخ محمد رضا الشبيبي والدكتور مصطفى جواد، ومثّل المجمع العلمي العراقي في عدد من المؤتمرات العلمية العربية.

١٧- انتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٧ م.

١٨- انتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٣ م.

١٩- انتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بالاردن عام ١٩٨٠ م.

٢٠- انتخب عضواً بمجمع الحضارة الإسلامية الأردني عام ١٩٨١م.

٢١- دعي لحضور العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في البلاد العربية وغيرها، وشارك في جملة منها، من ذلك:

أ- المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة بدعوة من مشيخة الأزهر عام ١٩٦٤ م.

ب- المؤتمر المشترك بين مجمعيَ اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي ببغداد عام ١٩٦٥م.

ت- المؤتمر المشترك بين مجمعي اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٧ م.

ث- مؤتمر دراسة أحرف الطباعة العربية المنعقد بدعوة من المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم المنعقد بالقاهرة عام ١٩٧١ م.

ج- ندوة المصطلحات القانونية المنعقدة بدعوة من اتحاد المجامع العربية بدمشق عام ١٩٧٢ م.

ح- المؤتمر التأسيسي لجمعية الجامعات الإسلامية المنعقد بمدينة فاس المغربية بدعوة من جامعة القرويين عام ١٩٧٤ م.

خ- ندوة معالجة تيسير النحو العربي المنعقدة بالعاصمة الجزائرية عام ١٩٧٥ م.

ثانيا : مؤلفاته المطبوعة

مالك الأشتر مطبعة الغري ط١.النجف الأشرف عام ١٩٤٦م. والطبعة الأخيرة عام ٢٠٠٠م.

٢- شاعر العقيدة (السيد الحميري).ط١ مطبعة دار الحديث بغداد عام ١٩٤٩م. والطبعة الأخيرة عام ٢٠٠٠م

٣- الأصول العامة للفقه المقارن. ط١ دار الأندلس بيروت عام ١٩٦٣م. والطبعة الأخيرة سنة ٢٠١٠م.

٤- الزواج المؤقت ودوره في حل مشكلات الجنس دار الأندلس بيروت عام ١٩٦٣م. وطبع طبعات عدة لاحقة بعد ذلك.

٥- الاشتراك والترادف مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد عام

١٩٦٥م.

٦- الوضع تحديده، تقسيماته، مصادر العلم به مطبعة العاني بغداد عام ١٩٦٥م.

٧- المعنى الحرفي في اللغة بين النحو والفلسفة والأصول المطابع الأميرية القاهرة عام ١٩٦٧م.

٨- سنة أهل البيت مكتبة المنهل ط١. الكويت عام ١٩٧٨م. وطبع طبعات عدة في دول عدة بعد ذلك.

٩- مناهج البحث في التاريخ ط١. مكتبة المنهل الكويت ١٩٧٨م. وطبع طبعات عدة، في دول عدة، بعد ذلك.

١٠- قصة التقريب بين المذاهب الإسلامية. ط١ مكتبة المنهل الكويت عام ١٩٧٨م. وطبع طبعات عدة، في دول عدة، بعد ذلك.

١١- تاريخ التشريع الإسلامي الجزء الأول. تاريخ التشريع الإسلامي حتى استشهاد الإمام علي عليه السلام. ط١. كتاب المعهد معهد الدراسات العربية والاسلامية لندن ١٩٩٨م.

١٢- من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية. ط١ مؤسسة الألفين. دولة الكويت ١٩٩٩ م. والطبعة الأخيرة سنة ٢٠٠٠.

١٣- التشيع في ندوات القاهرة.ط١. مؤسسة الإمام علي عليه السلام

ومكتب الارتباط بسماحة السيد السيستاني دام ظله. بيروت. لبنان. ١٩٩٩. والطبعة الثانية بين يديك.

١٤- القواعد العامة في الفقه المقارن.المؤسسة العلمية. ط١. بيروت. لبنان ٢٠٠١. والطبعة الأخيرة سنة ٢٠١٠م.

١٥- عبد الله بن عباس. ط١. دار الهادي. بيروت. لبنان.٢٠٠١م. وصدرت طبعته الثانية عن مؤسسة مدين. قم. الجمهورية الإسلامية في إيران. ١٤٢٣ه.

١٦- مع الإمام علي في منهجيته ونهجه. المؤسسة العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠١م.

١٧- الإسلام وحرية التملك والمفارقات الناشئة من هذه الحرية. المؤسسة العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠١م.

١٨- السنة النبوية وسنة أهل البيت. طهران. الجمهورية الإسلامية في إيران. بلا.

١٩ - كما كتب كتبا ومقالات عدة تحت أسماء أخرى، فمن الكتب مثلا: (كلية الفقه في النجف الأشرف). كتبه سيدي الوالد تحت اسم بعض المدرسين. وطبع سنة ١٩٦٠م.

ومن الأبحاث مثلا: بحثه الموسوم (آخر محاولة للتشكيك في

الغدير). كتبه سيدي الوالد تحت اسم أبو الهدى. سنة ١٩٤٨م، كما كتب العديد من الأبحاث والمقالات تحت أسماء أخرى من قبيل : أبو الهادي وغيره.

ثالثا : مؤلفاته المخطوطة

١ – زرارة بن أعين. أول كتاب كتبه وكان تأليفه بحدود سنة. ١٩٤٤م.

٢– ديوان شعر سنة ١٩٤٤م.

٣ – زين الشباب أبو فراس الحمداني.كتب بحدود سنة ١٩٤٥م.

٤– على هامش الكفاية. بلا.

٥– تقريرات دروس أستاذه المرجع الأعلى في وقته السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي قدس سره في الأصول. ١٩٥٦م.

٦– انطباعاتي عن محاضرات الأستاذ الشيخ حسين الحلي قدس سره في الأصول. سنة١٩٥٧.

٧– تعليقة على كتاب مستمسك العروة الوثقى لأستاذه المرجع الأعلى في وقته السيد محسن الحكيم قدس سره سنة ١٩٦٧م.

٨– تاريخ التشريع الإسلامي.الأجزاء الأخرى من الكتاب عدا الجزء الأول المعنون (تاريخ التشريع الإسلامي حتى استشهاد الإمام

علي عليه السلام) فإنه مطبوع.

رابعا : قدّم بمقدمات ضافية لمجموعة من الكتب منها :

١- كتاب : (النص والاجتهاد) للسيد السيد عبد الحسين شرف الدين مطبعة النجف. ١٩٥٦م.

٢- كتاب : (الكندي الرائد الأول للفلسفة الإسلامية ومفخرة الفكر العربي) للدكتور السيد محمد بحر العلوم مطبعة النجف. ١٩٦٢م.

٣- (ديوان السيد الحميري) جمع وتحقيق وشرح الأستاذ شاكر هادي شكر- دار الحياة بيروت. ١٩٦٦م.

٤- كتاب : (القياس حقيقته وحجيته) للدكتور السيد مصطفى جمال الدين مطبعة النعمان النجف الأشرف. ١٩٧٢م.

٥- كتاب: (العقل عند الشيعة الإمامية) للدكتور رشدي عرسان عليان مطبعة دار السلام بغداد. ١٩٧٣م.

٦- كتاب: (عقد الفضولي في الفقه الإسلامي) للدكتور السيد عبد الهادي السيد محسن الحكيم مطبعة الآداب النجف الأشرف. ١٩٧٥م.

٧-كتاب : (الضمان في الفقه الإسلامي) للسيد علي عبد الحكيم الصافي مطبعة الآداب النجف الأشرف. ١٩٧٧م.

خامسا: الدوريات والمجلات التي نشر فيها بحوثه ومقالاته

نشر العديد من البحوث والمقالات في الصحف والمجلات العراقية والعربية من أمثال مجلات: البذرة، النجف، الهاتف، الإيمان، الأضواء، البيان، الدليل، الغري، النهج، العرفان، البلد، الحياة، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وغيرها.

سادسا: وفاته ومدفنه

لبَّى نداء ربه يوم الإثنين ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٢م، ودفن جنب أبيه ﵀ في مقبرة علماء أسرة آل الحكيم المنفتحة على باحة المسجد الهندي في النجف الأشرف، حيث كان يلقي بحوثه ومحاضراته على طلبة (البحث الخارج) في موضوع أصول الفقه.

سابعا: أهم ما ألف فيه من كتب وأطاريح جامعية

صدرت أو ألفت عن سيدي الوالد﵀ العديد من الكتب، وكتب عنه باحثون أطاريح جامعية، فمن هذه وتلك ما يأتي:

١- مبحث الطلب والإرادة. السيد هاشم الهاشمي. تقريرات بحث الخارج للسيد محمد تقي الحكيم. مخطوط. ١٩٧٥ م.

٢- من ثمرات النجف في الفقه والأصول والتاريخ والأدب. السيد محمد تقي الحكيم) الدكتور محمد كاظم مكي. مطبعة الزهراء.

بيروت.١٩٩١م.

٣- التنظير المنهجي عند السيد محمد تقي الحكيم. الدكتور عبد الأمير زاهد. المؤسسة الدولية. بيروت. لبنان. ١٩٩٩م.

٤- السيد محمد تقي الحكيم وحركته الإصلاحية في النجف. مجموعة من الباحثين. معهد الدراسات العربية والإسلامية. لندن. المملكة المتحدة. ٢٠٠٣ م.

٥- التقي الحكيم رائد البحث الأصولي المقارن على صعيد الإسلام. السيد محمد جعفر الحكيم.. ط ١. دار الهلال.النجف الأشرف. العراق. ٢٠٠٦ م.

٦- السيد محمد تقي الحكيم وجهوده العلمية. أطروحة ماجستير. كلية الفقه. جامعة الكوفة. ٢٠٠٦ م.

٧- جهود حركة السيد محمد تقي الحكيم قدس سره العلمية. عدد خاص. مجلة المبين الصادرة عن مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي. النجف الأشرف. العراق. العدد ١١. تشرين الأول ٢٠٠٧ م.

٨- الفكر الإسلامي المعاصر. السيد محمد تقي الحكيم أنموذجا. الشيخ غالب الناصر. ط١. سلسلة إصدارات مركز الهدى للدراسات الحوزوية / ٦. مطبعة البيئة. قم. إيران. ٢٠٠٨ م.

٩- إشكالية الطلب والإرادة في الفكر الأصولي المعاصر. الشيخ حسن هادي سلمان. مخطوط. ٢٠٠٨ م.

١٠- الجهود اللغوية عند السيد محمد تقي الحكيم. دراسة نقدية.د. عدوية حياوي الشبلي. دراسة نقدية.مخطوط. ٢٠٠٨ م.

١١- المنهج التاريخي عند المفكر الإسلامي السيد محمد تقي الحكيم. السيد علاء الدين السيد محمد تقي الحكيم. مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية. بغداد. العراق.٢٠٠٩م.

١٢- المفكر الإسلامي السيد محمد تقي الحكيم سيرته ومسيرته الفكرية السيد علاء الدين السيد محمد تقي الحكيم. ط١. دار الحكمة. النجف الأشرف. العراق ٢٠٠٩. م

١٣- آل الحكيم رحلة الشهادة وشهادة الرحيل. آية الله السيد محمد تقي الحكيم. مؤسسة شهيد المحراب. مخطوط.

١٤- ثلاثية الإنسان عند السيد محمد تقي الحكيم.الشيخ غالب الناصر. مخطوط.

١٥- الأبعاد الإنسانية والمعرفية والإنثروبولوجية في مؤلفات السيد محمد تقي الحكيم. الشيخ غالب الناصر. مخطوط.

١٦- الدرس الدلالي عند السيد محمد تقي الحكيم. رسالة دكتوراه. الباحث سعد محسن جواي. جامعة الجنان. لبنان.

عبد الهادي الحكيم

النجف الأشرف١/ ١٠/ ٢٠١٢م

المقدمة

بقلم : المستشار الدمرداش العقالي

(الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا)وأفضل الصلاة وأزكى السلام على من جعله الله للكتاب ترجماناً مبيناً، وعلى آله الطيبين الطاهرين، صفوة أولي النهى ومصابيح الدجى، ومن استودعهم رسول الله بأمر الله علم الكتاب فكانوا به الدعاة إلى الحق على بصيرة حتى يأتي وعد الله، لا يحتجب علمهم بظلم ظالم ولا إنكار معاند ممن: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.(١)

فلن يفلح أولياء الشيطان في إطفاء نور الله وطمس حججه وبيناته، مهما صدّق عليهم إبليس ظنه ووسوس لهم بإنكار وصية محمد ﷺ وتحريف رسالته، بعد أن جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ

(١) التوبة : ٣٢.

كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿[1]

وبعد فإن مما امتن الله تعالى به على كتاب هذه السطور أنه اتفق له أثناء زيارته لندن في سبتمبر ١٩٩٨م أنه التقى باحثاً كريماً هو السيد عبد الهادي ابن السيد العلامة آية الله محمد تقي الحكيم أحد اكبر المراجع بين علماء المسلمين في النجف الأشرف، فاطلّعت على كتاب كان بيده يضم مجموعة من الأحاديث التي أجرتها مجلة (الإيمان) النجفية مع السيد والده على اثر عودته من القاهرة بعد حضوره مؤتمر البحوث الاسلامية الذي عقد في رحاب الأزهر الشريف بالقاهرة عام ١٩٦٤م/ ١٣٨٤هـ.

ثم قدر الله تعالى فالتقينا في لندن للمرة الثانية خلال زيارتي للمركز الإسلامي في إنجلترا لإلقاء بعض المحاضرات، فعدت مع أخي السيد عبد الهادي الحكيم إلى استذكار موضوع أحاديث السيد الحكيم الوالد وعبَّرت له عما تركته في نفسي من إحساس عميق يزيد اليقين يقيناً بصوابية ونورانية خط علماء مذهب أهل البيت في سائر ما يصنفون ويكتبون.

ثم كان أن حمّلت أن أكتب مقدمة لكتاب يتضمن هذه الأحاديث. فكانت هذه السطور التي أكتبها – علم الله – وأنا في غاية الإشفاق من مقدمة لا تستشرف إلى ذروة المعاني التي تُقَدم لها، فأقول وبالله تعالى

(١) الرعد: ٤٣.

التوفيق.

إنَّ أول ما لفت نظري واسترعى انتباهي أن ينطوي حديث مع محرر مجلة على هذه الأجوبة الثرية بالمعرفة اليقينية، التي ليس من شأنها أن تتوفر إلا في بحث تمّ إعداده مسبقاً وحشد له الجهد والوقت والمراجع، وهو إن دلَّ على شيء فإنما يدلّ على استيعاب دقيق للواقع، وتحليل عميق للوقائع، واستذكار واعٍ لآيات كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، الأمر الذي استوقفني وحفزني على المضي في قراءة الأحاديث بإحساس الذي وقع على معالم ينبوع فكري متدفق، فضلاً عما يزين صاحبه من أدب وتواضع وعرفان بفضل الجهة الداعية إلى المؤتمر.

هذا العرفان الذي حدا به أن يستهل جوابه بالحديث عن مجمع البحوث بالأزهر الشريف فيقول معرفاً ومستفيضاً نظام الأزهر بعد تطويره:

مجمع البحوث مؤسسة انبثقت فكرتها عن الأزهر الشريف في نظامه الجديد لتحل محل هيئة كبار العلماء التي كانت قائمة فيه قبل تطويره، وهو يتكون من خمسين عضواً من كبار علماء الاسلام يمثلون جميع المذاهب، وقد عرفته المادة ١٥ من نظام الأزهر بقولها: (مجمع البحوث هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وتقوم بالدراسة في كل

ما يتصل بهذه البحوث وتعمل على تحديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وتعاون جامعة الأزهر في توجيهه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي (التخصص والعالمية)، وكوسيلة من وسائل تحقيق أهدافه عقد هذا المؤتمر ودعا إليه طائفة من علماء الإسلام من أكثر البلاد الإسلامية.

والقارئ لهذا الجواب يحصل على رؤية طيبة عن رسالة مجمع البحوث الذي انبثق عنه قانون تطوير الأزهر، ويدرك أن هذا التطوير جاء خطوة إيجابية على طريق الإصلاح الديني الذي نادى به الشيخ محمد عبده ومن بعده الشيخ محمود شلتوت وغيرهما من الرواد الذين أسهموا في تنقية وتجريد الثقافة الإسلامية من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وبيان الرأي فيما يجدُّ من مشكلات مذهبية أو اجتماعية.

ورغم وزن كوكبة العلماء المدعوين إلى هذه الملتقى العلمي الإسلامي في رحاب الأزهر الشريف كانوا كما وصفهم السيد في أجوبته من أكابر العلماء، فقد كان مما يورث الأسى أنهم يشهدون على

أنفسهم بعدم إحاطتهم بمذهب الشيعة الإمامية الذي هو مذهب أهل البيت عليهم السلام وتتضح العلة في عدم هذه الإحاطة عندما يتجلى لدى زيارة مكتبة الأزهر - أقدم جامعة إسلامية مع النجف الأشرف - أن هذه المكتبة لا تحتوي أياً من المراجع العلمية للمذهب الإمامي الإثنى عشري!!

وسوف يظفر القارئ لأجوبة سماحة السيد الحكيم على تحليل منطقي علمي دقيق لمسألة العصمة، وحتمية افتراضها للرسول صلى الله عليه وآله في سائر ما يصدر عنه من قول أو فعل أو تقرير، دون تفريق بين عصمة في التبليغ لا تتعداه إلى ما سواه، وبين سائر الشقوق الأخرى التي زعم من زعم أنها خارج نطاق العصمة.

كما أوضحت الدراسة أن الأسباب الموجبة لإثبات العصمة للرسول صلى الله عليه وآله هي بذاتها موجبة لإثبات العصمة للأئمة من بعده، إذ العلة واحدة وهي ضمان سلامة المورد عن الله تعالى ورسوله، فلا يكفي أن يكون الرسول معصوماً في ما يؤديه عن ربه إلى الأمة حتى يكون الأئمة من بعده معصومين في ما يؤدونه عن الرسول الأعظم صلوات الله عليهم جميعاً إلى الأمة.

ثم إن الدراسة كشفت عن هذا الفارق الدقيق بين الاجتهاد عند

الشيعة والاجتهاد عند أهل السنة، وهو فارق يقود إلى مفارقة تحتاج إلى استظهار.

إذ المعلوم أن الشيعة ينزلون النصوص الواردة عن الأئمة المعصومين نفس المنزلة التي ينزلونها للنصوص الواردة عن الرسول ﷺ، مما يعني أن الاجتهاد عندهم لا يجوز في ما ورد فيه نص، إلا باعتبار الاجتهاد في فهم النص، ومن ثمَّ تبدو دائرة الاجتهاد عندهم أضيق مما هي عند أهل السنة الذين تأسست مدرستهم على القول باقتصار النص على الكتاب والسنة محصورة في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وتقريره في ما يبلِّغه عن ربه، مما يعني أن دائرة الاجتهاد عندهم أكثر اتساعاً.

غير أن ما يدعو إلى الاستغراب أن أهل السنة استجازوا لأنفسهم القول بغلق باب الاجتهاد عند حدَّ زمني معين (القرن الرابع الهجري) بينما يقوم الفقه الشيعي على قاعدة الاجتهاد الذي لا يقبل الانغلاق بحال، مما يجعله فقهاً قادراً على مواجهة مستحدثات الأمور على الدوام.

إنَّ المطالع لهذا السفر المتضمن لأجوبة آية الله السيد محمد تقي الحكيم قدس سره على أسئلة مندوب مجلة الايمان حول الحوارات التي دارت بينه وبين سائر علماء المسلمين المدعوين لمؤتمر البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف يلمس عن قرب عدداً من الحقائق الآتية :

أ. إنَّ الحوار العلمي الهادى والمتأني كان ولا يزال هو الطريق الأقوم لمقارنة الأفكار والمذاهب وسبر غور الفلسفات والعقائد بعيداً عن حمَّى التعصب الأعمى الذي يتستر به الجهّال من غلاة أتباع المذاهب المقيدين بأغلال الجمود والتقليد.

ب. إن الأزهر الشريف وكل جامعة إسلامية تعمل على خدمة الإسلام وإظهار حقائقه وفضح أباطيل خصومه، تحسن صنعاً إذا سارت على تبني عقد مثل هذه المؤتمرات التي تثري العقول بالمعرفة الصحيحة وتزوَّد القلوب بالذكرى التي تنفع المؤمنين وتجمع المسلمين على كلمة سواء.

جـ. إن علماء الشيعة المحقَّين مدعوون وإلى المبادرة إلى الاسهام في هذا المؤتمرات وإفساح الصدر لكل حوار علمي يدور فيها وعدم الضيق بأي سؤال أو مراجعة، لأنَّ وظيفة العالم المتمكن هي استيعاب كل حوار مهما كانت منطلقاته ابتغاء الوصول إلى الحق.

د. إن آية الله السيد محمد تقي الحكيم تغمده الله قد قدَّم للمعرفة الإسلامية المقارنة بهذا الإسهام المتميز في مؤتمر البحوث الإسلامية زاداً من المعرفة والتعريف بمذهب أهل البيت عليهم السلام باستخدام المنطق العقلي القائم على الاستدلال المستضيء بالنصوص، فجمع بين رحلة العقل ووثاقة

النقل مما دعا العلماء المحاورين أن يقدِّروا فكره وأجوبته حقَّ التقدير، وأن يقفوا من خلال هذه الأجوبة على الأسس المكينة التي يقوم عليها مذهب أهل البيت الذي يجمع بين احترام النص والاجتهاد.

هـ . إنَّه بمقارنة الحجج والبيِّنات التي استدل بها آية الله السيد الحكيم على إثبات العصمة للرسول وآله الطاهرين ولزوم ذلك لإثبات الدين، يتبين أنَّه قد وفَّق إلى وضع أنوار على طريق الدراسة المقارنة بين المذاهب الإسلامية، بصورة غير مسبوقة من حيث الكيف، وإن سبقه في ذلك غيره من علماء الشيعة، أخص صاحب المراجعات آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين.

وتأتي أجوبة آية الله السيد محمد تقي الحكيم تدثر في إطار أكثر إقناعاً من سابقتها لدى القراء، وبخاصة من أتباع المذاهب السنية من زاويتين:

– ففي حين كانت المراجعات حواراً مرموزاً إلى طرفيه بغير بيان كافٍ على ظروف الحوار ومكانه وزمانه، تأتي أجوبة آية الله السيد الحكيم تدثر في حوار معلوم الزمان والمكان والأشخاص المتحاورين ضمن مؤتمر عقد في رحاب أقدم جامعة إسلامية متمثلة في الأزهر الشريف.

– ويترتب على الزاوية الأولى الزاوية الثانية وهي: إن المدَّعين بأن

الحوار التاريخي المعروف في كتاب (المراجعات) يبقى غير موثق بأي مصدر آخر، سيقفون عاجزين حيث يظفر الحوار الذي شارك فيه آية الله السيد الحكيم بالتوثيق بما هو ثابت في مدونات ووثائق المؤتمر، وما تناولته به الصحف والمجلات المختلفة في مصر وخارجها، والذي يأتي حوار(مجلة الإيمان) شاهداً عليه، على سبيل المثال لا الحصر. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

جانب من الحديث الذي أداره مندوب مجلة الإيمان مع سماحة العلامة الكبير آية الله السيد محمد تقي الحكيم في النجف الأشرف إثر عودته من القاهرة بعد حضوره مؤتمر البحوث الإسلامية عام ١٩٦٤م[١]

مندوب الإيمان: سماحة السيد، من الذي تولى الدعوة إلى مؤتمر البحوث الإسلامية؟

ج: دعا إلى عقد مؤتمر البحوث الإسلامية، مجمع البحوث وتولى الدعوة إليه فضيلة وكيل الأزهر باعتباره القائم بوظائف شيخ الأزهر اليوم وغطى الأزهر جميع نفقاته من ميزانيته الخاصة.

س: قلتم إن مجمع البحوث هو الذي دعا إلى عقد هذا المؤتمر، فهل تتفضلون بشيء من الحديث عن طبيعة هذا المجمع؟

ج: مجمع البحوث مؤسسة انبثقت فكرتها عن الأزهر الشريف

(١) مجملة الإيمان، السنة الأولى، العددان السابع والثامن، ذو القعدة وذو الحجة ١٣٨٤هـ/ نيسان ومايس ١٩٦٤ م.

في نظامه الجديد لتحل محل هيئة كبار العلماء التي كانت قائمة فيه قبل تطويره، وهو يتكون من خمسين عضواً من كبار علماء الإسلام يمثلون جميع المذاهب، وقد عرفته المادة ١٥ من نظام الأزهر بقولها: «مجمع البحوث هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وتقوم بالدراسة في كل من يتصل بهذه البحوث وتعمل على تحديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وتعاون جامعة الأزهر في توجيهه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالمية»، وكوسيلة من وسائل تحقيق أهدافه عقد هذا المؤتمر ودعا إليه طائفة من الإسلام من أكثر البلاد الإسلامية.

س: هل تمثلت في هذا المؤتمر جميع المذاهب الإسلامية القائمة؟

ج: لا أُبعِّد ذلك، وان كنت لم أتعرف على الجميع، والظاهر إن مذهب الإمامية قبل حضورنا كان هو المذهب الوحيد الذي لم يمثل في المؤتمر.

وقد أثار ذلك استغراب بعض الوفود من السادة الأعلام، حتى أن

فضيلة الشيخ نديم الجسر العالم اللبناني المعروف ومؤلف كتاب ((قصة الإيمان)) والأستاذ محمد سعيد العريان تساءلا عن ذلك فيما حدثاني باستغراب، ولعل لطابع السرعة الذي تم بموجبه انعقاد المؤتمر مدخلية في ذلك.

س: هل دعي أحد من علماء ايران لحضور هذا المؤتمر؟

ج: لم يدع أحد من علماء إيران مطلقاً وهذا ما كان موضوع تساؤلي مع وكيل الأزهر الشريف فقد قلت لفضيلته بعد أن دخلنا في حديث عن انطباعاتي عن المؤتمر: إني أرى إن الكثير من أكابر العلماء لم يمثلوا فيه، وبخاصة علماء إيران من الشيعة الإمامية، ومنهم علماء كبار لهم أصالتهم الفكرية وجهادهم في سبيل الإسلام، فكان جوابه: إن تجربة عقد المؤتمر بالنسبة إلينا هي الأولى من نوعها، وقد وقع فيها شيء من السرعة أوجبت إغفال بعض من كان يجب حضورهم أمثال من ذكرت، وسنعمل على تلافي الأمر في المؤتمرات القادمة إن شاء الله.

س: وعدنا القراء في العدد الماضي من الإيمان بأن نوافيهم بالكلمة القيمة التي ألقيتموها يوم حضوركم المؤتمر فهل نستطيع الحصول على صورتها؟

ج: كانت الكلمة في الواقع مرتجلة ولم، احتفظ بأية صورة صوتية

لها لأقدمها باعتزاز لقرائكم الكرام، وكان السر في عدم إعدادها مسبقاً هو يأسي من المشاركة في بحوث المؤتمر نظراً لمجيء الدعوة متأخرة وعدم وجود ما يشير فيها إلى طبيعة البحوث التي يراد التحدث فيها.

وقد كدت اعتذر عن الحضور لولا الحرص على حفظ وحدة المسلمين واعتقادي بأن ما تأتي به اللقاءات بين أعلام الفكر داخل المؤتمر وخارجه لا يقل أهمية عن إعداد البحوث ومناقشتها.

وكانت الكلمة أشبه برد التحية لرئيس المؤتمر وأعضائه الأعلام للحفاوة البالغة التي واجهونا بها قبل حضورنا الجلسة وفي أثنائها وبخاصة في الكلمة الترحيبية التي ألقاها فضيلة رئيس المؤتمر، وعبر بها عن شعور الجميع باكتمال عقد المؤتمر، بعد أن كان ناقصاً لعدم تمثل أحد من علماء الشيعة الإمامية فيه.

س: ألا تتذكرون شيئاً من الخطوط التي انطوت عليها كلمتكم؟

ج: إن الذي أتذكره أنني بدأت الحديث في تحية الأزهر الشريف باسم النجف الأشرف البلد الذي مرَّ على تأسيس معاهده العلمية أكثر من عشرة قرون، والذي أغنى الفكر بآثاره العلمية الخالدة وبما خرج من مئات المجتهدين عبر القرون، وقارنته بالأزهر في هذا المجال، ثم حملت للمؤتمر آمال وأحلام أمة في أن ينبثق عنه وضع دستور للإسلام

ليعمل المؤتمرون على فرضه على حكوماتهم بالطرق المشروعة، إذ لا يكفي أن نطالب بفرض الإسلام كمنهج للحكم وإلغاء القوانين الوضعية القائمة، ولا نحمل في مطالبتنا أرقاماً نضعها مكان أرقام، وانتزاع هذه الأرقام من المصادر التشريعية إنما هي من وظيفة العلماء.

وقلت فيما قلت: إننا حكمنا بالإسلام زماناً، وباسم الإسلام زماناً، فكنا أسعد الأمم وأكثرها استقراراً ورفاهاً، وأوسعها أخلاقاً وقيماً، ثم انحرف بنا الحكام عن الإسلام واستوردوا لنا تشريعاً من هنا وهناك، فماذا جنينا من ذلك، جنينا القلق والتخلف والفقر فلماذا لا نحاول العودة إلى الإسلام ما دامت هذه هي الحصيلة من نتائج هذه التجارب اللاإسلامية في الحكم.

ثم قلت بعد ذلك: إنني كنت أتمنى أن لو سبقت الدعوة لاقترحت على السادة المؤتمرين أن يحاولوا وضع دراسات للإسلام ككل وتوزيع بحوثه على الأعضاء ليخرج منها بعد المناقشة والإقرار كتاب عن الإسلام مترابط الحلقات وينتزع منه ذلك الدستور الإسلامي المطلوب لا أن نستمع كلمات متفرقة لا تجمعها وحدة.

وهنا استدرك السيد رئيس المؤتمر ووكيل الأزهر وأظهر أسفه لحضوري متأخراً، وقال إن قسم البحوث من المؤتمر حفل بدراسات

وبحوث ذات قيمة، والدور الذي أدركتموه هو دور الكلمات، ولو اطلعتم على هذه البحوث لأرضتكم، وعقبت على كلامه بالشكر على اهتمامهم بدراسة بحوث عن الإسلام، والأسف على عدم توفيقي لمرافقة تلك البحوث، ثم عدت فشرحت ما أريد وقلت، إن الذي أريده ليست دراسة بحوث تعد على أساس تجزيئي، وإنما أريد دراسة بحوث مترابطة متفاعلة يخرج منها المؤتمر بتجسيد كامل للاسلام لينتزع بعد اتفاق العلماء المؤتمرين عليها على اختلاف مذاهبهم الدستور الإسلامي الذي ننشده، وهو ما نرجو أن يتوفر عليه مجمعكم الموقر في قابل أيامه إن شاء الله.

ثم قلت: بعد ذلك إنه ليسعدني أن يرتفع باسم الشيعة الإمامية صوتي محيياً هذا المؤتمر الذي أرجو أن يكون من بعض عطائه القضاء على العوامل المفرِّقة بين الأخوة والذي كان لأساليب الحكم المنحرف دور فيها يوم كان الحكام والمرتزقة الذين يسيرون بركابهم يفتعلون هذا الخلاف وهذه التفرقة للحفاظ على مصالحهم، وجاء الاستعمار بعد ذلك فركَّز هذه العوامل تمهيداً لتركيز حكمه في البلاد.

والآن وقد تيقظت الشعوب، وطرد الاستعمار من بلادنا، ولم يعد ينطلي علينا ما يبيته المرتزقة من وراء افتعال الخلاف، أفلا نبحث جذور ذلك فنقضي عليها من الأساس؟

ولست أدعو في كلامي هذا إلى تذويب الشيعة في السنة أو السنة في الشيعة، وإنما أدعو إلى أن يرتفع الخلاف بينهما إلى صعيد الفكر والاجتهاد ضمن نطاق الإسلام، وليبق الشيعي شيعياً، والسني سنياً ما دامت الحجة قائمة لديه، أما أن ينزل الخلاف إلى الواقع فيقتطع الأخ عن أخيه فهذا ما نأباه كل الإباء.

ويبدو لي أن الصراحة التي انطوت عليها هذه الكلمة كانت موضع إقرار الجميع، وهو ما يبعث في نفوسنا الآمال الكبار في إمكان التوصل إلى التقارب والتفاهم واحترام الفكر في الشؤون العقدية.

س: ما هي اهم مقررات المؤتمر في نظركم؟

ج: أهمها في اعتقادي الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد المطلق، لما فيه من إعادة الثقة إلى نفوس العلماء وفسح المجال أمامهم لإعمال تجاربهم في مجالات المعرفة بدلاً من الوقوف عند تجارب السابقين التي لم يعد الكثير منها ملائماً لما تقتضيه الحجة القائمة ولا لطبيعة الزمن.

س: وباب الاجتهاد ألم يكن مفتوحاً من قبل ؟

ج: المفتوح منه عند أرباب المذاهب الأربعة هو خصوص الاجتهاد المذهبي أي المقيد ضمن مذهب معين، وفحواه حصر نطاق الاجتهاد في أعلى مراتبه باستنباط الفروع الفقهية دون النظر في الأصول، لاعتبارهم

أن الاجتهاد في أصول الفقه هو حق إمام المذاهب وعليهم إن يقلدوه فيها، ولكن الشيعة أخذوا بالاجتهاد المطلق أي الاجتهاد في الفروع والأصول من قديم، وظل بابه مفتوحاً عندهم إلى اليوم.

س: وأئمة أهل البيت: ألم يخططوا لشيعتهم أصولهم التي يستنبطون منها، فلماذا اعتبر اجتهادهم مطلقاً واجتهاد غيرهم مقيداً؟

ج: للجواب عن هذا السؤال وقد وجه إليَّ نظيره هناك، فإن علينا أن نحدد وظيفة أئمة أهل البيت، وهل نعطيهم صفة الاجتهاد كغيرهم من أرباب المذاهب أو لا، إنَّ الذي قامت عليه الأدلة أن الأئمة ليسوا بمجتهدين وإنما هم مبلغون عن النبي ﷺ، فما يخططونه من الأصول فإنما هو من تخطيط الإسلام نفسه.

وإن شئت أن تقول إنهم من أصول التشريع الذي أنتهى إلى حجيته اجتهاد العلماء لا أنهم مخططون للأصول، فحسابهم من حيث التبليغ حساب النبي ﷺ مع فارق الوحي فقط.

س: كيف استقبل نبأ فتح باب الاجتهاد بين العلماء في القاهرة؟

ج: الذين قدر لي الاجتماع بهم من الأعلام كانوا منقسمين على أنفسهم، فمنهم من استقبله برحابه صدر، ومنهم من لم نجد الترحيب الكافي لديه.

وكمثل على ذلك قمنا بزيارة لمكتبة الأزهر، وكان في إدارة مدير المكتبة بعض العلماء من الأزهريين، فاستكثر أحدهم فتح باب الاجتهاد، وحمل على دعاته حملة فيها الشيء الكثير من العنف وتجاوب معه جلُّ الحاضرين.

فالتفت إلى مدير المكتبة، وهو فضيلة أبي الوفا المراغي وقلت له:

كم يوجد في مكتبتكم هذه من الكتب؟

قال: مائة وعشرون ألفاً.

قلت: وكم كان منها في عهد أبي حنيفة مثلاً؟

قال: القليل نسبياً.

قلت: ومفاهيم أبي حنيفة في المجالات التشريعية، هل وصلت الينا ضمن ما وصل من كتب التشريع أو لا ؟ ثم المفاهيم التي جدَّت عليها من قبل تلامذته وغيرهم من أنداده من المجتهدين هل وصلت الينا أيضاً؟

قال: بلى.

قلت: أمن المنطق فيما ترون أن نقول لشخص يملك من مصادر التشريع أضعاف ما يملكه السابقون، ويملك كل ما يملكونه من تجارب بالإضافة إلى ما جدَّ عليها من تجارب العلماء في أكثر من عشرة

قرون أن نقول له إنَّ هؤلاء من السابقين أعلم منك، فلا يسوغ لك أن تفكر في مقابل ما يقولون مع فرض اتضاح جملة من المفارقات لديه في نتائج ما انتهوا إليه، وكيف يكون السابق أعلم مع ضآلة تجاربه بالنسبة إلى لاحقيه؟

قال أحدهم: والقصور فينا ماذا نصنع به؟

قلت: يا أخي وأين موضع القصور فينا؟ أترى أن الله عزَّ وجلَّ جعل الطاقات المبدعة وقفاً على عصر دون عصر؟

أليس في هذا النوع من التشكيك في إمكاناتنا قتل للمواهب التي أودعها الله في النفوس؟

قال: ألا ترى أن الإشكال نفسه يرد عليكم في الأخذ عن أئمتكم، وهم ممن عاشوا في تلكم العصور؟

قلت: إن الإشكال وارد علينا لو قال أئمتنا أن ما نأتي به من أحكام فإنما هو من نتائج اجتهاداتنا، أما وأنهم يصرحون بأن قول أحدهم إنما هو قول النبي ﷺ، وهو قول جبرئيل عن الله، وقامت الأدلة لدينا على صدق هذه الدعوى، فان هذا الإشكال فيما أرى لا موضع له. نعم لو كنا نتقيد في نطاق اجتهادات العلماء السابقين أمثال الشيخ المفيد والشيخ الطوسي لكان حسابنا نفس هذا الحساب.

س: على ذكر مكتبة الأزهر الشريف، هل وجدتم المكتبة متوفرة على مختلف المصادر عند المذاهب الإسلامية؟

ج: الشكوى التي سمعتها من فضيلة الشيخ المراغي هو نقص المصادر الشيعية أو انعدامها في المكتبة نسبياً، وقد وعدته أن أعكس الأمر على سماحة مرجع الأمة وعلمها السيد محسن الحكيم قدس سره عندما أعود إلى النجف، فربما عمد إلى تزويد المكتبة بما تحتاج إليه من المصادر وبخاصة وأن من مشاريعه الإسلامية تزويد بعض المكتبات العامة بالكتب النافعة وتأسيس فروع لمكتبته العامة مكتبة (آية الله الحكيم) في مختلف البلدان.

ويا حبذا لو قمتم بعمل مماثل، فزودتم مكتبات النجف بما لديكم من كتب أمثال (مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام)، و(مكتبة آية الله الحكيم العامة)، و(مكتبة كلية الفقه)، ونظائرها من المكتبات.

فالتفت فضيلته وقال لمرافقنا من علماء الأزهر وهو فضيلة عبد الفتاح بركة: أرى أن تنقل بدورك هذا الحديث إلى فضيلة وكيل الأزهر والى الأمين العام لمجمع البحوث ليحققوا لنا هذا الغرض.

وقد أثرت الحديث مجدداً مع فضيلة الشيخ وكيل الأزهر، فاعتبر ذلك من أهم الوسائل للالتقاء الفكري، ووعد بأن يعمل من طريقه

لتهيئة كل ما يلزم لتحقيقها.

س: هل كانت لكم لقاءات فكرية مع قسم من العلماء من أعضاء المؤتمر أو غيرهم، وما هي طبيعة الأحاديث التي كنتم تثيرونها؟

ج: هذا سؤال لا يمكن استيفاء الحديث فيه في هذه الجلسة لانَّ فيه تجارب ما يزيد على عشرين يوماً كانت غنية بالحوار والجدل العلمي البناء، فقد استغل إخواننا من العلماء فرصة وجود بعض الشيعة بينهم فأحبّوا استيضاح بعض المفاهيم التي تبلغهم عنهم وتصحيح بعض الأفكار، وبخاصة وان فيهم من لم يسمع باسم الشيعة الإمامية مع الأسف الشديد، أو سمع عنهم من طريق بعض الباحثين غير الموضوعيين، وكان فيما سمعوه ما لا يسرُّ على حد تعبيرهم، وكان في السائلين من هو من أقاصي البلاد كبعض المدن الأفريقية أو الغربية.

وقد رحبت بالصراحة في توجيه الأسئلة اليَّ، وحرصت أن أجيب عنها بصراحة تامة، وفسحت المجال أمامهم للتحدث فيها محاورة أو مناظرة.

س: وأين كانت هذه الجلسات؟

ج: تختلف، فبعضها في الاسكندرية، وبعضها في القاهرة، كما يختلف عدد حضَّارها.

وأهم الجلسات التي جرت كانت جلسة الاسكندرية، وقد شهدها علماء من السودان والجزائر والاردن وليبيا ومصر والصومال وغيرها ودارت فيها أحاديث مهمة كشفت عن مدى صراحة اولئك العلماء وموضوعيتهم وانصافهم، وهناك جلسات في (ندوة الامناء)، وفي (دار التقريب)، وفي (الأزهر)، وفي (بيت الدكتور طه حسين)، وفي (معهد الدراسات العربية)، و(في كلية الشريعة)، وفي (كلية دار العلوم)، وفي (فندق أطلس) وهو الفندق الذي نزلنا فيه، وفي (فندق هلتون) وغيرها، وكلها ثرية في عطائها الفكري والعقدي.

س: ما هي في هذه الجلسات معكم؟

ج: المواضيع كثيرة، بعضها إسلامية عامة: كالحديث حول (طبيعة الاقتصاد الإسلامي)، و(نظام الأسرة في الإسلام)، و(الاسلام والعصر)، و(سد باب الاجتهاد وفتحه).

وبعضها تخص الشيعة، كالحديث حول (تأريخ التشيع)، و(التشيع والحزبية)، و(الفروق الكلامية بين الشيعة والسنة)، و(الشيعة والإمامة)، و(الشيعة والعصمة)، و(الشيعة والمتعة)، و(الشيعة والرجعة)، و(الشيعة والقياس)، و(الشيعة والصحابة)، و(الشيعة والقرآن)، و(الشيعة وموقفها من أحاديث أهل السنة)،و(الشيعة

والغلو)، و(بعض الاحكام الفقهية)، وغيرها وغيرها.

س: وماذا دار في جلسة الاسكندرية التي وصفتموها بأهم الجلسات؟

ج: إن الذي أظنه أن استيفاء الحديث فيها وهو الذي استغرق عدة ساعات مما لا يتسع له الوقت فعلاً، ولعلي أوفق إلى أن أضع رسالة في كل ما دار من أحاديث.

س: والى أن تخرج هذه الرسالة فإن مجلة الإيمان ترجو أن تحصل على وعد لجلسة قادمة نثير فيها بعض الأحاديث حول طبيعة هذه المواضيع وما دار فيها، فانها من أهم مسائل الفكر اليوم.

والآن هل لديكم كلمة تودون أن تبلغها مجلة (الإيمان) عنكم، ونحن في ختام هذه الجلسة؟

ج: إن الذي أودُّه أن توجه الإيمان عميق شكري وامتناني إلى السادة العلماء أعضاء المؤتمر، وعلى الأخص القائمون عليه للحفاوة البالغة التي خصّوني بها، والأجواء الفكرية التي هيأوها لي بالتقائي بالكبار من أعلام الفكر، أخذ الله بأيدي الجميع إلى ما فيه خير الأمة إنه سميع مجيب.

الشيعة وعصمة أهل البيت

مندوب مجلة الإيمان: في الندوات التي حضرتموها في مصر واثيرت معكم فيها أحاديث حول التشيع ذكرتم عدة مواضيع أحب الكثير من قراء (الإيمان) الوقوف على طبيعة ما اثير حولها من حديث، ومنها ما يتصل بعصمة أهل البيت، فهل تتذكرون أين دار الحديث عنها، وكيف؟

السيد الحكيم: إن الذي أتذكره أن أهم الأحاديث التي دارت حولها كانت في الاسكندرية، وفي ندوة الأمناء في القاهرة في الأمسية التي اعتادت احياءها في ليلة الأحد من كل أسبوع، حيث يحضرها شيخ الأمناء الأستاذ أمين الخولي وتلامذته لمناقشة بعض القضايا، وقد دعيت من قبل بعض الاخوان المصريين لحضورها، واقتصر الحديث عند حضوري أو كاد على قضايا التشيع واخذ منها حديث العصمة وقتاً كبيراً، وقد صحبني اليها من الاخوان المصريين واللبنانيين العلامة الكبير الشيخ محمود أبو ريه، والدكتور حامد حفني داود، والأستاذ الشيخ عبد الفتاح بركة، والأستاذ الشيخ عبد الحميد الحر.

وطبيعة الحديث الذي دار في الاسكندرية وفي ندوة الأمناء وغيرها كان متشابه الخطوط بحكم وحدة الموضوع وتشابه الأسئلة، لذلك أوثر

أن أعطي خلاصة لكل ما دار فيها مع ضم بعضه إلى بعض دون حاجة إلى تكرار الحديث بعد ذلك عنها.

وكان ممن حضر ندوة الاسكندرية من أعضاء المؤتمر بعض العلماء الجزائريين والسودانيين والليبيين والمصريين والأردنيين والصوماليين.

وكان مبعث الحديث عنها السؤال الذي وجهه فضيلة الشيخ الجيلالي الفارسي مندوب الجزائر، وهو من أكابر العلماء الذين التقيتهم في المؤتمر ومن اوسعهم معرفة في الشؤون العقيدية، وقد وهب ملكة بيانية قلَّ نظيرها فيمن رأيت حينها.

قال الشيخ الجزائري[1] وهو يمهّد للسؤال: يسرني أن أحظى بشرف التعرف على إخوان من علماء الشيعة طالما تشوقت إلى لقاء أمثالهم للاتصال بهم ومعرفة واقع ما يبلغنا عن عقائدهم.

فإذا سمحتم بتوجيه بعض الأسئلة عن جملة مما يبلغنا عن الشيعة لإقرارها أو تصحح أفكارنا عنها أكون شاكراً.

قلت: يسرني ذلك وأرجو أن أكون صريحاً في الجواب عنها.

---

(١) لا اظن انني بحاجة الى التاكيد على ان الحديث منقول بالمعنى وانه كان يدور بين جماعة، ولهذا اثرت ان اخفي اسم السائل والمجيب احيانا خوفا من ان تخونني الذاكرة فانسب احاديث بعضهم الى البعض، اللهم عدا ما اتاكد من صحة نسبة مضمونه اليه وتبعة الغفلة او السهو او النسيان اتحملها وحدي والعصمة لله.

فأوماً برأسه شاكراً ثم بدأ الحديث بهذا السؤال:

هل من صحيح ما يبلغنا عن إخواننا الشيعة من أنهم ينسبون العصمة إلى أهل البيت كالنبي ﷺ على حدَّ سواء؟

قلت وقد تركزت عليَّ عيون الملتفتين حول مائدة الطعام وكنا على المائدة، وقد اهمهم فيما يبدو هذا السؤال، وربما كان فيهم من يحاول توجيهه ويتحاشى الإحراج: نعم نؤمن بذلك.

قال وقد بدا على صوته شيء من التهدج والاستنكار: وكيف؟ وما هي أدلتكم على ذلك ؟!

قلت مبتسماً وقد أوشكنا على الانتهاء من الطعام: لا أظنك يا سيدي تكتفي مني بالجواب الاجمالي عن مثل هذه المسألة الدقيقة، ومثلك من لا يكتفي بهذا الجواب، أفلا ترى أن نؤجل الحديث عنها إلى جلسة أطول ليتسع فيها مجال الحديث؟

قال: معك حق.

ونهضنا عن المائدة، وقبل أن نتفرق قال:

ألّا نذهب إلى (كافتريا) الفندق لنأخذ كوباً من الشاي ونتمتع بمنظر البحر الجميل؟ وكانت المقهى مطلة عليه وجميلة جداً، وقبل أن يسمع الجواب اخذ بيدي وتبعنا بقية الاخوان وتحلقنا حول مائدة

مستديرة فيها، وطلبوا لنا الشاي، ثم التفت اليَّ وقال: إنَّ في هذا المكان الهادئ الجميل متسعاً للحديث، وبخاصة وان امامنا من الوقت عدة ساعات لم يسبق أن شغلت بموعد من قبل اخواننا المضيفين، وإنما تركوا لنا فيها حرية قضائها كيف نشاء.

قلت وقد رفعت كوب الشاي إلى فمي:

إنَّ الاستدلال على عصمة آل البيت لا يمكن أن يستوفى بجلسة واحدة مهما طال أمدها، لكثرة ما ساقوه عليها من الأدلة التي استغرق بحثها لدى بعض المؤلفين مئات الصفحات، وكتب فيها عشرات المؤلفات، ولكن نأخذ منها ما يتسع له الوقت أخذاً بقاعدة الميسور، ولكم جميعاً حرية المناقشة فيما أعرضه من أدلة، وأظن أن صدورنا مما تتسع لها للموضوعية التي أعهدها في إخواني العلماء.

واذا سمحت يا سيدي وجهت اليك بعض الأسئلة تمهيداً للجواب عسى أن نتفق على الأوليات.

ماذا تريد من كلمة العصمة التي أثبتّها للنبي ﷺ واستكثرتها على أهل البيت عليهم السلام كما تنطوي عليه صيغة سؤالك؟

قال: أريد بالعصمة استحالة صدور الخطأ أو السهو أو النسيان أو الكذب أو أي ذنب عليه ما دام في مقام التبليغ.

قلت: طبعاً تريد بالاستحالة هنا الاستحالة العادية لا الاستحالة العقلية.

قال: طبعاً.

قلت: ولكن الشيعة يا سيدي أو جلُّ علمائهم على الأقل يوسِّعون في مفهومها إلى غير مقام التشريع، وربما أوضحنا وجهة نظرهم في ثنايا الحديث، ولا يهمُّ الفصل فعلاً في هذه التوسعة، إذ يكفينا لسد حاجتنا الفعلية أن نؤمن بها في خصوص مقام التبليغ.

ولكن هل تسمح لي بسؤال آخر:

ما هي الضرورة التي تدعو إلى الإيمان بعصمة النبي ﷺ حتى بهذا المقدار؟ أي في مقام التشريع فقط.

قال: الإيمان بالعصمة هو الذي يولد اليقين بكون ما يأتي به إنما هو من عند الله عز وجل، ومع تجويز الكذب والسهو والنسيان والغفلة عليه لا يبقى موضع ليقين في حكاية ما يبلّغه عن الواقع، ومع دخول التشكيك يسقط اعتبار النبوة من الأساس.

قلت: واسمحوا لي أن استطرد قليلاً بجواب هذا السؤال فأسأل هل كان يفرَّق الرأي العام في صدر الإسلام بين نوعين من السهو والكذب مثلاً أحدهما يقع في غير مجالات التشريع فيسوغونه، والآخر

في مجالاته فيحظرونه عليه، وهل كان حكم العقل لديهم واضحاً في التفرقة إلى هذه الدرجة؟

وقلت: أريد أن اكتشف من اطمئنانهم وهو ما كان واقعاً فعلاً إلى أن جميع ما يبلّغه النبي ﷺ ينسجم واقعه السلوكي في مختلف مجالاته تشريعية وغير تشريعية فهو لا يكذب ولا يسهو ولا يغفل ولا ينسى في جميع المجالات، وإلاّ لما أمكن اطمئنانهم إليه في مقام التشريع وحده، وهم يرونه عرضة لجميع هذه المفارقات في غير مقامه، فالاطمئنان وهو حالة نفسية لا يمكن أن يفرق بين نوعين من الأحداث المتشابهة فينبعث عن أحدها ولا ينبعث عن الآخر، وكذلك العلم واليقين.

فإيمان الشيعة بتعميم مفهوم العصمة إلى مختلف المجالات هو الذي ينسجم مع الواقع النفسي لنوع الناس، وعلى هذا الواقع يبتنى حكم العقل بلزوم العصمة، لأنَّ الغرض منها تحصيل اليقين بكل ما يأتي به، ولا يحصل اليقين من شخص يراه مجتمعه عرضة للوقوع في أمثال تلكم المفارقات، على أن إثبات ذلك كما قلنا ليس له تلك الاهمية بالنسبة الينا فعلاً.

وحسبنا أن نتفق على هذا الجزء من العصمة اعني امتناع صدور الكذب والسهو والغفلة وغيرها من منافيات العصمة عليه في مقام

التشريع فهو يكفينا في مجال التمهيد للجواب عن عصمة أهل البيت.

وسؤال آخر: ما هي مصادر التشريع التي تؤمنون بها؟

قال: كثيرة وأهمها الكتاب والسنة.

قلت: أما الكتاب فهو ليس موضعاً لحديث، لأنه جمع ودون وحفظ على عهد النبي ﷺ، وعقيدة المسلمين جميعاً أن ما بين الدفتين هو الكتاب المنزل قرآناً لم يزد ولم ينقص فيه، فجعله مصدراً تشريعياً يرجع إليه في كل زمان ومكان أمر طبيعي جداً.

ولكن ماذا يراد بالسنة؟

قال: السنة هي قول النبي وفعله وتقريره.

قلت: وهذا ما تعتقده الشيعة أيضاً، ولكن هل استطيع أن أسالك عن أسلوبه ﷺ في التبليغ كيف كان؟

وهل كان يعتمد القرائن المنفصلة كاستعمال المخصصات والمقيدات لعموماته ومطلقاته والناسخ لبعض ما انتهى أمد مصلحته من أحكامه.

قال: طبعاً، وما أكثر ما يأتي العام في الشريعة ثم يأتي بعد ذلك مخصصة، وياتي المطلق ثم يقيد بعد ذلك، وهكذا.

قلت: وهذا ما نعتقده أيضاً، وهي الطريقة التي يعتمدها الناس في اساليب تفاهمهم، ولو كانت له طريقة خاصة تخالف ما الفوه لوصلت

الينا عادة.

وطريقته في التبليغ كيف كانت؟

أكان يجمع الناس جميعاً عند ما يريد أن يقول أو يفعل أو يقرّ رأياً يتصل بشؤون التشريع؟

وهل من الممكن له ذلك؟

واذا أمكن أن نتصوره عندما يريد أن يبلّغ من طريق القول، فهل يمكننا تصوره عند الفعل أو الاقرار؟ أي إذا أراد أن يفعل شيئاً أو يقرَّ، جمع الناس كلهم ففعل ما يريد فعله أو اقرَّ ما يريد اقراره إمام الجميع.

ستقول بالطبع لا، وانما كان يبلغ على الطرق المتعارفة، كأن يصدر الحكم أمام فرد أو فردين وهؤلاء يكونون الواسطة في التبليغ، وعلى من لم يحضر أن يفحص عمَّا يجدُّ من الأحكام.

وهنا ذكرت مضمون كلام لابن حزم أوثر الآن أن انقله هنا بنصَّه لقيمته.

يقول ابن حزم وهو يتناول هذه الناحية من التشريع: «ولا خلاف بين كل ذي علم بشيء من أخبار الدنيا مؤمنهم وكافرهم أن النبي ﷺ كان بالمدينة واصحابه رضي الله عنهم مشاغيل في المعاش وتعذر القوت عليهم لجهد العيش بالحجاز، وانه عليه السلام كان يفتي بالفتيا ويحكم بالحكم

بحضرة من حضر من أصحابه فقط وان الحجة قامت على سائر من لم يحضره عليه بنقل من حضره وهم واحد أو اثنان»[١].

ويقول أيضاً: «وبالضرورة نعلم أن النبي ﷺ لم يكن إذا أفتى بالفتيا أو إذا حكم بالحكم يجمع لذلك جميع من بالمدينة هذا ما لا شك فيه، لكنه عليه السلام كان يقتصر على من بحضرته ويرى أن الحجة بمن يحضره قائمة على من غاب، هذا ما لا يقدر على دفعه ذو حس سليم»[٢].

ثم قلت: وإذا كان حساب السنة هو هذا، سواء من حيث الاعتماد على القرائن المنفصلة أو من حيث أسلوب تبليغها، وهي لم تدون على عهده أو عهود الخلفاء من بعده، فهل يمكن اعتباره مصدراً تشريعياً يجب الرجوع إليه؟

قال احدهم وَلَمْ، ألم يجعلها القرآن من مصادر التشريع؟

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[٣]، وقال جلَّ وعلا: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[٤].

(١) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرازق، نقلًا عن الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ص١١٤.

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرازق، نقلًا عن الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم.

(٣) سورة الحشر آية ٧.

(٤) سورة النجم آية ٣و٤.

قلت: لا اشك في ذلك، ومن ينكر حجيتها فهو ليس بمسلم لإنكاره أهم الضروريات الإسلامية، ولكن أسالك، ماذا يصنع من يحتاج إلى معرفة حكم لم يجده في كتاب الله؟

قال: يرجع إلى النبي ﷺ لاستفساره عنه.

قلت: وبعد وفاته ﷺ ؟

قال: يرجع إلى صحابته.

قلت: هب انه وجد عامّاً عند أحد الصحابة واحتمل أن يكون له مخصص عند غيره، أو وجد حكماً واحتمل نسخه، أو مطلقاً واحتمل تقييده، فلماذا يصنع إذ ذاك؟

قال: عليه الفحص من قبل بقية الصحابة.

قلت: كيف؟ والصحابة مشتتون، أيظل هذا السائل وافترضه ممن دخل الإسلام جديداً يبحث عنهم حتى يستوعبهم فحصاً، وفيهم من هو في الحدود يحمي الثغور، وفيهم الحكام والولاة في البلاد المفتوحة بعيداً عن الحجاز، وفيهم المشتتون في قرى الحجاز وأريافها، وربما أنهى عمره قبل أن يصل إلى ما يريد؟!

وبعد عصر الصحابة ماذا يصنع الناس؟

قال: يرجعون إلى من اخذ عن الصحابة من التابعين.

قلت: إذا امتنع استيعاب الفحص عن الصحابة مع قلتهم نسبياً، فهل يمكن ذلك بالنسبة إلى من اخذ عنهم وهم أضعاف مضاعفة، وكثير منهم مجهول.

وإذا جاز ذلك في عصر التابعين فهل يجوز في العصور المتأخرة عنهم؟ وكيف؟

ألّا ترى معي يا سيدي انه ليس من الطبيعي أن يفرض على الأمة أية أمة مصدر تشريعي يلزمون بالأخذ به وهو غير مجموع ومدون ومحدد المفاهيم ليمكن أن تقوم الحجة به عليهم.

ثم هل يمكن لأية دولة متحضرة أن تعتبر تصرفات أحد حكامها قولاً وفعلاً وتقريراً في مدى حياته قانوناً يجب الرجوع إليه إلى جنب أحد قوانينها المدونة، مع أن هذه الأقوال والأفعال والتقريرات لا تقع إلا أمام أفراد محدودين وغير معروفين تفصيلاً، ولا الأحاديث التي جرت أمامهم معروفة، وهم لم يجمعوها بدورهم ولم ينسقوها كأن يضعوا إلى جنب العمومات قرائن التخصيص مثلاً وهكذا.

قال: وكيف نلائم إذاً بين اعتقادنا بلزوم الرجوع إليها، وبين الواقع الذي تذكره؟

قلت: الصور المتصورة في المسألة أربعة اعرضها، ونختار أكثرها

ملاءمة للواقع العقلي والتأريخي.

الأولى: أن نسقط السنة عن الحجية ونكتفي بالكتاب الكريم، وفي هذا محق للإسلام من أساسه، وأظن أن إخواني العلماء يؤمنون معي أن الكتاب الكريم وحده لا ينهض ببيان حكم واحد بجميع ما له من خصوصيات، فضلاً على استيعاب جميع الأحكام بكل ما لها من أجزاء وشرائط.

الثانية: أن نحمّل النبي ﷺ وحاشاه مسؤولية التفريط برسالته بتعريضها للضياع عندما لم يدونها أو يأمر الصحابة بالتدوين والتنسيق.

الثالثة: أن نحاشي النبي ﷺ عن تعمد التفريط، ونرميه بعدم العلم وحاشاه بما ينتج عن إهماله التدوين من مفارقات أيسرها ضياع كثير من الأحكام الشرعية نتيجة موت قسم من الصحابة حَمَلَة السنة، أو نسيانهم أو غفلتهم وهم غير معصومين بالاتفاق وهكذا، هذا بالإضافة إلى ما يسببه الفحص عن الأحكام من قبل المحتاجين إليها من المكلفين من عسر وحرج بسبب تشتت الصحابة وتشتت رواتهم بعد ذلك إن لم يكن متعذراً أحياناً.

الرابعة: أن نفترض له ﷺ جمعها وتنسيقها وإيداعها عند شخص مسؤول عنها عالم بجميع خصائصها ليسلمها إلى من يحتاج

إليها من المسلمين، ثم يورَّثها من بعده لمن يقوى على القيام بها من بعده كما ورثها هو، حتى تستوعب من قبل المسلمين تدويناً، ويسهل الاعتماد عليها من قبلهم ولو بالطرق الاجتهادية.

فإذا اعتبرنا السنة بحكم الضرورة من مصادر التشريع، ونزهنا النبي ﷺ عن الجهل والتفريط برسالته، تعين الأخذ بالفرض الرابع.

ومن هنا نعلم أن النبي ﷺ ما كان مسوقاً بدوافع عاطفية وهو يؤكد ويحث ويلزم بالرجوع إلى أهل بيته بأمثال هذه النصوص.

«إنما مَثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق».

«إن مَثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل مَن دخله غفر له».

«إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفونني فيهما».

وقوله في تحذيرهم وهو يمهد لإعلان النص على الإمام علي عليه السلام يوم الغدير **«كأني دعيت فأجبت إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما فأنهما لن يفترقا**

حتى يردا علي الحوض»، ثم قال «إن الله عز وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن»، ثم أخذ بيد علي فقال «من كنت مولاه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».

وقوله ﷺ في خصوص الإمام علي عليه السلام **«علي باب علمي ومبين من بعدي لأمتي ما أرسلت فيه»**[1]، وقال له: **«أنت أخي ووارثي قال ما أرث منك قال: ﷺ ما ورث الأنبياء من قبلي»**[2].

وفي رواية كنز العمال **«ما ورث الأنبياء من قبلي كتاب ربهم وسنة نبيهم»**[3].

قال أحدهم وقد قطع عليَّ سلسلة الكلام والتوسع برواية الأحاديث: نحن لا ننكر علم أهل البيت أو الإمام علي ولا لزوم محبتهم والتمسك بهم بل نحن أكثر تمسكاً بهم منكم، وإنما حديثنا في ثبوت العصمة لهم.

قلت: صحيح، إن حديثنا كان عن العصمة، وليس عن العلم وما

---

(١) تراجع هذه الأحاديث وعشرات أمثالها في كتاب المراجعات، ص٢٠ فما بعدها من صفحات.

(٢) المراجعات، ٢١٥.

(٣) انظر السقيفة للمرحوم آية الله الشيخ محمد رضا المظفر، ص٤٩، ط٢، نقلًا عن كنز العمال.

أظن إننا بعدنا عن الحديث لو تركتموني أتم الكلام واربط بين حلقاته، وما ادري ما دخل المفاضلة هنا، والتماس أكثرنا تمسكاً بأهل البيت، والحديث ليس مسوقاً لهذه الناحية العاطفية.

وهنا ألتفت أكثرهم إلى القائل بنظرة عتب، ثم التفتوا إلي وقالوا: تفضل فاستمر بالحديث.

قلت: فإذا كنتم قد اكتفيتم بهذا المقدار من الأحاديث وفيها فعلاً بعض الكفاية لما نريد فاني أحب أن أعود إلى السؤال الأول الذي وجهته في بداية الحديث:

ما هو السرُّ في التزامنا بعصمة النبي ﷺ.

قال احدهم: سدُّ فجوات الشك في أن ما يأتي به النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فإنما هو من الله عزَّ وجلَّ لا مجال فيه لرأي أو شبهة أو سهو أو غفلة أو تعمد كذب.

قلت: فإذا افترضنا أن أهل البيت كانوا هم الأمناء على السنة، وهم ورثتها بمقتضى هذه الأحاديث، ونحن مأمورون بالرجوع إليهم باعتبارهم الورثة لها، أفلا ترون أن الباعث الذي دعانا إلى الالتزام بعصمة النبي ما يزال قائماً بالنسبة إليهم وهو سد فجوات الشك في أن ما يؤدونه انما هو السنة الموروثة لا آراؤهم الخاصة، ولا ما ينتجه الخطأ

والنسيان والسهو وتعمد الكذب.

وإن شئتم أن تقولوا أن فكرة الإمامة امتداد لفكرة النبوة وبقاء لها باستثناء ما يتصل بعوالم الاتصال بالسماء من طريق الوحي، فإذا احتاجت النبوة لأداء أغراضها بحكم العقل إلى تحصينها بالعصمة احتاجتها الإمامة لنفس السبب، ما دامت الإمامة امتداداً لها من حيث أداء الوظائف العامة كاملة، وأهمها تبليغ السنة وإيصالها إلى الناس.

على إنا في غنى عن هذا النوع من الاستدلال بالعودة بكم إلى مضمون نفس هذه الأحاديث، ليكون استدلالنا بالسنة نفسها على عصمة أهل البيت بدلاً من دليل العقل، ولنختر من هذه الأحاديث ما فيه تعميم لجميع أهل البيت، كحديث السفينة أو الثقلين.

والأفضل أن نتحدث عن حديث الثقلين:

للتسالم على صحته عند جلَّ المسلمين، ولوفرة رواته، بل ثبوت تواتره، وحسبه أن تصل طرقه لدى الشيعة إلى اثنين وثمانين طريقاً، ولدى السنة إلى تسعة وثلاثين[1] وما أظن أن حديثاً من الأحاديث التي ادعي تواترها بلغ من وفرة الراوة ما بلغه هذا الحديث.

(١) أصول الاستنباط، ص٢٤، وقد ورد في صحيح مسلم، وسنن الدارمي، وخصائص النسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجة، ومسند احمد، ومستدرك الحاكم، وذخائر الطبري، وحلية الاولياء، وكنز العمال، وغيرها.

ثم ما أظن أن كتب الحديث والتأريخ والتفسير على اختلافها قد عنيت بمثل ما عنيت بهذا الحديث، حتى بلغت الكتب التي روته في مختلف العصور المئات، وأُلّفت فيه رسائل مستقلة[1].

والظاهر أن سر هذه العناية البالغة بهذا الحديث هو عناية النبي ﷺ واهتمامه البالغ به، فقد صدع به في حجة الوداع بعرفة، وفي غدير خم، وبعد انصرافه من الطائف، وفي الحجرة قبيل وفاته، وهكذا.

قال احدهم: وما نصنع بحديث (وسنتي) لو أخذنا بحديث الثقلين، ولماذا تقدَّم حديث الثقلين عليه وهو معارض له.

قلت: إنما تقدم حديث الثقلين لأنه حديث متواتر، ولا اقل من شهرته وصحة طرقه وعناية الصحاح والمسانيد به، بينما لم يرو حديث (وسنتي) إلا أفراد محدودون، ورواياتهم لم تخضع لشرائط الاعتبار، لوقوع الإرسال فيها[2].

وعلى فرض صحتها فأين موقع المعارضة بين الحديثين! وليس للمعارضة منشأ إلا توهّم التدافع بين مفهوميهما، وهما لا يخرجان على

---

(١) من الرسائل التي الفت فيه رسالة اصدرتها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بمصر وفيها عرض لطرقه واسانيده على اختلافها، ومنها رسالة للمرحوم آية الله الشيخ محمد حسين المظفر باسم(الثقلان).

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر الأصول العامة للفقه المقارن للمتحدث، ص١٦٤.

كونهما من مفهومي العدد واللقب، وكلاهما ليسا بحجة في دفع الزائد، فأي محذور في أن يخلّف الكتاب والسنة والعترة، وهو ما يقتضيه الجمع العرفي بينهما.

على أن احدهما يرجع إلى الآخر لما سبق أن قلنا: من أن أهل البيت لا يأتون بغير السنة، لأنهم ورثتها والمسؤولون عن تبليغها، وكلام أئمة أهل البيت عليهم السلام صريح في ذلك، وما أكثر ما تردد مضمون هذا الكلام على ألسنة قائلهم: «**حديثي هو حديث أبي وحديث أبي هو حديث جدي رسول الله فحديثنا واحد**».

ورواية السنة لا يمكن الأخذ بها على ظاهرها لامتناع جعل مصدر تشريعي تسأل الأمة على اختلاف عصورها عن العمل به، وهو لم يدون ولم ينسق على عهده ولا العهود القريبة منه، لما في ذلك من التفريط بالرسالة وتعجيز المكلفين دون أداء وظائفها كما سبق شرحه.

فالظاهر أن الحديثين يعضد بعضهما بعضاً ويؤديان بعد الجمع بينهما وظيفة واحدة، مرجعها إلزام المسلمين بالرجوع إلى السنة المودعة لدى أهل البيت وعدم جواز إغفالهم لها.

قال أحدهم: ومعنى ذلك أنكم لا تأخذون بغير روايات أهل البيت، وتلقون بأحاديث أهل السنة ولا تعتمدونها.

قلت: يا أخي ومن قال ذلك، إن السنة حجة على كل حال ثبتت من طريق أهل البيت أو من طرق غيرهم، شريطة أن تشتمل على ما يوجب الاطمئنان بالصدور، ولكن أهل البيت معصومون عن الخطأ في أدائها مستوعبون لكل ما يتصل بها بحكم هذه الأحاديث التي مرت عليك.

قال: المعروف عنكم أنكم لا تأخذون بأحاديث غير الأمامية ولا تعتمدونها.

قلت: لا اعرف مصدراً لهذا القول، كيف وفي كتب الدراية ما يسمى بالحديث الموثق، وهو ما كان في طريقه غير إمامي، واعتماد الموثقات عندنا أشهر من أن يتحدث عنه، وحسبك أن تفتح أي كتاب فقهي شيعي لترى مدى الاعتماد عليه، وما أكثر ما اعتمد فقهاء الشيعة على الأحاديث النبوية التي لم يقع في طريقها إمامي واحد إذا ثبتت لديهم وثاقتها، والمقياس في الاعتماد على الحديث عندهم حصول الاطمئنان لديهم بصدوره عن المعصوم نبياً كان أو إماماً من أي طريق حصل، ومزية أهل البيت كما قلنا استيعابهم لكل ما يتصل بالسنة وعصمتهم في أدائها.

وبتعبير أدل: أن الرجوع إلى أهل البيت قاطع للعذر وموفّر

للحجة، فإذا حصلت الحجة من غير طريقهم لزم الأخذ بها.

نعم إذا تعارض كلام أهل البيت مع غيرهم قدم كلام أهل البيت، لتقدم كلام المعصوم على غيره للقطع بحجيته بحكم أدلة العصمة، والشك على الأقل في حجيته معارضة، والشك في الحجية من أسباب القطع بعدمها، لما ذكر وقُرِّب في علم الأصول من أن القطع مقوَّم للحجية، فمع الشك فيها يُقطع بعدمها لعدم توفر عنصر العلم فيها.

قال: وحديث الثقلين، أين موقع دلالته من العصمة؟ وفي أي موقع من فقراته وجدتم ذلك؟

قلت: أن جُل فقرات الحديث تدل عليها، منها اعتبارهم في الحديث قرناء للكتاب «**إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما اكبر من الآخر كتاب الله وعترتي**» وحيث أن الكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكذلك قرناؤه.

ومنها: جعل العصمة للأمة بالتمسك بهم عن الضلالة «**ما أن تمسكهم به لن تضلوا بعدي**» وفاقد الشيء لا يعطيه بداهة، وهنا أحب أن أقف قليلاً عند هذه الفقرة لأنَّبه على ما سبق أن أشرت إليه من أن الاكتفاء بأحدهما عن الآخر اعني الكتاب العزيز والعترة لا يكفي في توفير الحجة القاطعة غالباً، حيث اعتبرت العاصمية على الإطلاق

للتمسك بهما معاً، لا باحدهما، بل وجدت في الضمير العائد على الموصول في ما أن تمسكتم، كناية عن تكوينها وحدة لا تتحقق المعذريَّة أو المنجزيَّة في الجميع إلا بها.

والفقرة الثالثة: وهي قوله ﷺ «**ولن يفترقا حتى يردا على الحوض**» فانها من أدل ما يمكن أن يساق في هذا المجال عن العصمة.

قال احدهما: وكيف؟

قلت: أسالك إذا صدر الذنب من العبد أو سها عن أحد الأحكام مثلاً فهل هو متفق في حالة سهوه أو عصيانه مع الكتاب أو مفترق عنه.

قال: بل هو مفترق عنه، لان الالتقاء لا يكون إلا من التوافق والانسجام بين الحكم المتبنى في الكتاب العزيز والسلوك الذي صدر عنه، ومع المخالفة مهما كان شأنها لا انسجام ولا وفاق.

قلت: وأضيف إلى ما تفضلتم به، إن السهو والغفلة وإن أوجبا لأصحابهما المعذرية شرعاً، إلا أنهما لا يمنعان من صدق الافتراق، لان الافتراق المعنوي كالافتراق الحسي، مداره ابتعاد أحدهما عن الآخر، فالشخص الذي يصر على ترك صديقه والابتعاد عنه يصدق عليه الافتراق عنه، وإن كان معذوراً في مفارقته، وهكذا من يخالف الكتاب العزيز.

وإذا صحّ هذا، عدنا إلى تذكر ما سبق أن اتفقنا عليه من مفهوم العصمة التي أوجبناها للنبي ﷺ بحكم العقل وهي استحالة صدور الكذب أو الخطأ أو السهو عليه في مقام التبليغ، لنسأل على ضوئه: **هل يجوز وقوع افتراق العترة عن الكتاب لأي سبب كان وقد أخبر النبي ﷺ عن عدم وقوعه بمفاد لن التأبيدية «لن يفترقا حتى يردا على الحوض»؟**

قال احدهم: وما في ذلك من محذور؟

قلت: أليس في تجويز وقوع الافتراق عليهما تجويز للكذب أو السهو على الرسول ﷺ الذي اخبر عن عدم الافتراق وهو في معرض التبليغ لالزامه ﷺ بالتمسك بهما وهو ما سبق أن اتفقنا على منافاته لعصمة النبي ﷺ، فأهل البيت إذاً بمقتضى هذا الحديث معصومون وبخاصة فقرته الأخيرة.

وما يقال عن هذا الحديث، يقال عن حديث السفينة، وباب حطة، والكثير من نظائرهما.

والواقع يا سيدي أن هذه الأحاديث وأمثالها مما ورد في أهل البيت كانت مبعث حيرة ومعاناة لي في التماس بواعثها عندما حاولت أكثر من مرة أن أتحلل من رواسب العقيدة التي درجت عليها في أهل البيت

واضعها للمقاييس المنطقية التي افهمها.

وكان أكثر ما يقف أمامي ويلح علي في طلب التفسير هو اختصاص النبي ﷺ هذه اللمَّة من بين أمته، بل من بين أهل بيته بالذات، وفيهم أعمامه وأولاد عمه ليؤكد كل هذا التأكيد على لزوم اتباعهم والتمسك بهم بالخصوص، ويعتبرهم أعدال الكتاب تارة، وسفن النجاة أخرى، والعروة الوثقى ثالثة، والأمان لأهل الأرض من الاختلاف رابعة، ويختصهم بالتطهير من الرجس، ولا يكتفي دون أن يؤكد ذلك بمختلف صور التأكيد، ويتخذ شتى المحاولات لإبعاد كل من يحتمل في حقه شبهة المشاركة، حتى يبلغ به الحال أن يبعد زوجته أم مسلمة وهي من هي في مقامها من الإيمان والتقوى عن المشاركة في الدخول تحت الكساء الذي طرحه عليهم وهو يتلو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1] ثم لا يكتفي أيضاً دون أن يقف في كل يوم على باب علي وفاطمة في أوقات الصلوات ليرفع صوته بتلاوته لهذه الآية، وقد أحصيت عليه تسعة أشهر وهو يكررها دون انقطاع[2] إلى عشرات بل مئات من أمثال هذه الأحاديث التي ينهى بعضها عن مخالفتهم ويحذر من عدائهم وبغضهم

(١) سورة الأحزاب: آية ٣٣.

(٢) أنظر الأصول العامة للفقه المقارن للمتحدث، ص ١٥٠.

ويلزم بإتباعهم واخذ العلم عنهم من أمثال: «فلا تقدموهم فتهلكوا ولا تقصروا عنهم فتهلكوا ولا تعلموهم فأنهم اعلم منكم»[١].

والصور العقلية التي تصورتها في مجالات التفسير ثلاثة، نعرضها لنختار أمثلها وأكثرها اتساقاً مع ما اتفقنا عليه من إثبات العصمة للنبي بالمفهوم الذي حررناه في بداية الحديث.

أولاها: الإجمال في كلامه وعدم إعطائه أية دلالة تشريعية، وهذا ما تأباه صراحة النصوص بلزوم إتباعهم والتمسك بهم والتعلم منهم واثبات العصمة لهم، وقد مرت نماذج منها قبل قليل وهي ليست موضعاً لنقاش.

الثانية: أن نسلَّم الدلالة التشريعية، إلا إننا لا نسلم صدورها عن الله عز وجل، بل نعتبرها صادرة عن النبي ﷺ لأسباب عاطفية محضة اقتضتها علقته القريبة بهذه النفر من أهل بيته.

وهذا النوع من الحمل مما تأباه العصمة، لأن دخول العاطفة وتحكمها في مجالات التشريع مما يسقط فكرة العصمة من أساسها، وأي

---

(١) – مضامين هذه الأحاديث حفلت بها كتب الحديث الشيعية والسنية، اقراها وعشرات من امثالها في كتاب(دلائل الصدق، ج٢، لأية الله الشيخ محمد حسن المظفر: والمراجعات لأية الله السيد عبد الحسين شرف الدين، والأصول العامة للفقه المقارن للمتحدث.

ذنب أعظم من أن يفتئت على الله عز وجل ما لم يقله مجاراة لعواطفه وميوله، وحاشاه.

على أن هذا النوع من الإغراق في العاطفة تجاه نفر معين مع وجود غيرهم من أهل بيته لو كان ما يبرره في الواقع النفسي، فليس هناك من يبرر التعبير عنه بهذه الأساليب لمجافاته لما عرف به النبي ﷺ من الخلق العظيم، وهل من الخلق أن يلحف في إبراز عاطفته تجاه نفر معين ليس فيهم ما يميزهم عن سائر أقربائه، وفيهم من هو أكبر منهم كالعباس مثلاً، أليس في هذا النوع من إبراز العاطفة تحد لهم لا مبرر له، وهو لا يصدر من أقل الناس عادة؟

الثالثة: أن نسلم دلالتها التشريعية، ونعود بها إلى أسبابها المنطقية، وأهمها ما توفروا عليه من العلم والعصمة، وهذه المحاولات التأكيدية كان مبعثها تركيز هذا المعنى في النفوس وترويضها لتقبله.

فإذا امتنع الفرض الأول لصراحة النصوص، وامتنع الثاني لأدلة العصمة في النبي ﷺ، تعين الأخذ بالفرض الثالث والتعبد به.

قال أحدهم: **وهل كانت هذه الصفات، اعني العلم والعصمة واضحة لدى معاصريهم، أي أن واقعهم التأريخي هل ينسجم مع ما يفهم من هذه النصوص؟**

قلت: هذا أهم سؤال يمكن أن يوجه يا أخي لأنه يفتح أمامنا مجال التطوير في الإجابة على أمثال هذا النوع من الاستدلال.

فقد كان نوع الباحثين في الشؤون العقيدية عندما يريدون أن يتحدثوا أو يستدلوا على أية مسألة من مسائل الفكر التي ترتبط بشؤون العقيدة فإنما يتحدثون عما يجب أن يكون، ولا يفكرون فيما هو كائن.

وإذا فكروا فيه، فإنما يفكرون في إخضاع ما هو كائن لما يجب أن يكون.

ولست اعرف فيهم فيما اعرف من حاول تقييم أدلته على أساس من عرضها على الواقع المحسوس فيما يكون له واقع محسوس منها ويلتمسون مدى انسجامها معه، ثم ينطلقون من وراء ما ينتهون إليه إلى الحكم على صحة الدليل وعدمه.

وقد كانت لي محاولة عندما كنت مدرساً لمادة التأريخ الإسلامي في كلية الفقه أن اجعل من وسائل النقد المضموني لبعض الأحاديث عرضها على طبيعة زمنها، ثم بيئتها، ثم الشخص الذي قيلت فيه، فان انسجمت معها جميعاً آمنت بصحتها، إذا لم يكن في أسانيدها ما يوجب التوقف.

وكأنك يا أخي تريد أن تشير إلى نفس هذا المقياس في إيمانك بهذه

الأحاديث.

ومثل أدلة عصمة أهل البيت آيات وأحاديث إذا كان فيها مجال لتردد ما من قبل بعض من عاصروا ولادتها حيث أنها افترضت في الأئمة واقعاً لم يخضع إذ ذاك لتجربة كاملة، فهي أشبه بالتحدث عن عوالم الغيب، فلا يقتضي أن يظل التردد قائماً بعد أن أخذ الأئمة من أهل البيت واقعاً تاريخياً عرضهم في مختلف مجالات السلوك والمعرفة وبوسع الباحث ان يقطع تردده بدراسة سيرهم والحكم لهم أو عليهم على ضوء ما ينتهي إليه.

والشيء الذي وددت التنبيه عليه: إن التأريخ لم يكن في يوم ما ملكاً لهم ولشيعتهم وأتباعهم يسيرونه كيفما يريدون، وإنما كان كشأنه في أي عصر ملكاً للفئة الحاكمة تسيره كيفما تريد.

ونحن نعلم أن أهل البيت كانوا يشكلون في جميع أدوار حياتهم جبهة المعارضة للسلطة الزمنية، المعارضة الشريفة التي لا يمكن أن تهادن على منكر تراه، كما لا تبخل في إرسال كلمة معروف في مشورة أو سلوك.

وكانت السلطة تعلم منهم ذلك وتحسب له حسابه، وربما حسبت له أكثر من حسابه، فاتخذت له الحيطة الكاملة، وكثيراً ما تستبد بها

الأوهام والظنون فتوسع في تخيلاتها إلى أن هذا البيت ما يزال يعد عدته للعمل على الاستيلاء على السلطة والنهوض بالحكم، وهم يعلمون أن الحكم حق من حقوقه المفروضة.

وكان من وسائل الحيطة التي اتخذتها السلطات على اختلافها محاربة شيعتهم واتباعهم، وضرب نطاق الحصار الاقتصادي عليهم، ومنع وصول الحقوق والاموال اليهم جهد ما يستطيعون، وجعل العيون والرقباء لإحصاء حتى عدد أنفاسهم.

وربما توسعوا فحملوا أئمة أهل البيت إلى عواصمهم ليكونوا تحت الرقابة المباشرة، وقد يدخلونهم السجن ليحيلوا بينهم وبين ما يتخيلونه من نشاط، وقد انتهت حياة أكثرهم بالاغتيال والقتل.

وبالبداهة أن فكرة العصمة والأعلمية كانت من أهم الركائز لفكرة التشيع منذ وجد التشيع لأهل البيت، وكان أهل البيت أنفسهم يصرحون بذلك.

ومن الطبيعي أن يبعث هذا النوع من التصريح والحزم واليقظة في مدوني التأريخ لتسليط الأضواء على كل ما يتصل بحياتهم الخاصة أو العامة للعثور علي شيء من التناقضات بين واقعهم وما يدّعون، لتكون أهم وثيقة بيد السلطة للإجهاز بها على جبهة المعارضة والقضاء عليها

بسهولة.

وما أيسر الاختلاق لو كان هناك مجال لتزيد واختلاق.

ولكن التأريخ وهو ملك أيديكم فعلاً وبوسعكم تتبع أحداثه لم يحفل فيما قرأت منه بتسجيل حادثة واحدة على أحد من أئمة أهل البيت «الاثني عشر» تتنافى مع دعوى العصمة أو الأعلمية.

وهناك شيء وددت التنبيه عليه وقد سبق أن نبهت عليه في مبحث سنة أهل البيت من كتاب «الأصول العامة للفقه المقارن»[1] التمست تفسيره الطبيعي فلم أعثر عليه، وعسى أن يعثر سادتي على تفسير طبيعي له، وهو تولي بعض الأئمة منصب الإمامة وهم صغار السن، بل كان بعضهم لا يزيد على العشر سنوات حين توليه لمنصبها الخطير.

ونحن نعلم أن ابن ثمان أو عشر مثلاً مهما بالغنا في إعطائه صفة النبوغ والعبقرية وأحطناه بالبيئة الصالحة والتربية السليمة، فإننا لا نستطيع أن نوفر له صفة الاستيعاب لمختلف مجالات المعرفة، وهي المدعاة لأئمة أهل البيت عليهم السلام، أو صفة العصمة عن ارتكاب كل ما يتنافى مع أحكام الشريعة مهما كانت المغريات، لاستحالة أن يتسع الوقت لذلك ولقصورنا نحن عن مجالات الاستيعاب.

(١) انظر الأصول العامة للفقه المقارن للمتحدث: مبحث سنة أهل البيت، ص١٧٥ وما بعدها.

وقد تولى الإمامان الجواد والهادي عليهما السلام الإمامة وهما ابنا ثمان، وكانت المعارضة في عهدهما للحكم على أشدها، حتى اضطرت المأمون أن يظهر التنازل عن الحكم للإمام الرضا عليه السلام والد الإمام الجواد عليه السلام حتى إذا أبى عليه ألزمه بقبول ولاية العهد كسباً لعواطف الملايين من شيعته، ثم عاد إليه بعد ذلك فقتله بالسم لئلا ينتهي الحكم إليه.

وكان أقصر الطرق وأيسرها للقضاء على المعارضة لو كان هناك مجال أن يعمد الحكام إلى هذين الإمامين الصغيرين فيعرضونهما إلى شيء من الامتحان العسير في بعض وسائل المعرفة أو السلوك، ثم يعلنون أمام الرأي العام عن سخف الشيعة التي ما تزال تؤمن بفكرة الإمام المعصوم، وقد ولت عليها أئمة صغاراً هم بهذا المستوى من المعرفة أو الانحراف والعياذ بالله.

وأظن أن القضاء على فكرة التشيع بإعلان فضيحتهم من هذه الطريق أجدى على الحكم من تعريض أنفسهم لحرب قد يكونون هم من ضحاياها.

وهؤلاء الأئمة لو كانوا في زوايا تحجبهم عن أعين النظام، وكان لا يمكن الوصول إليهم إلا من طريق أتباعهم لأمكن أن يبالغوا في إضفاء المناقبية عليهم، كما هو الشأن في بعض أئمة الباطنية، فكيف وهم

مصحرون بعقائدهم ومبادئهم وسلوكهم أمام الرأي العام، وبمرأى من السلطة وبمسمع، وما لنا نطيل ونحن نعلم أن دعوى استيعاب المعرفة لا يمكن أن يثبت عليها إنسان متعارف مهما كان له من العلم والسن، لان مجالاتها أوسع من أن يحيط بها عمرنا الطبيعي، والامتحان كفيل بإحباط كل دعوى من هذا القبيل، ومثلها دعوى العصمة، بل أشد منها لتحكم كثير من العوامل اللاشعورية، وهي غير منطقية في سلوك الإنسان.

وهاتان الدعويان كانتا شعاراً لأهل البيت وشيعتهم منذ عهد رسول الله ﷺ، ولم نسمع بتسجيل حادثة واحدة تتعارض مع طبيعة ما ادعياه فيهما.

وما أكثر ما حفل التأريخ بتعريض هؤلاء الأئمة كباراً وصغاراً لأشق أنواع الامتحان من قبل السلطة وأقطاب مخالفيهم من العلماء، وبخاصة مع الإمام الجواد عليه السلام مستغلين صغر سنه.

وما رأيك بأمثال يحيى بن أكثم ومن هو من أكابر علماء عصره عندما يأمره الخليفة بإعداد أعقد المسائل وأخفاها، ثم يتعرض بها لطفل لا يتجاوز عمره العشر، فهل ينتظر أن يخرج الطفل معافى من هذا الامتحان، إقرأ بعض هذه المحاورات في الصواعق المحرقة لابن حجر

وغيره، وانظر تصاغر السائل فيها أمام هذا الطفل الصغير، والتماس تفسيرها الطبيعي.

قال أحدهم: أتظن أن هذا غير طبيعي، وعيسى بن مريم كان أصغر منه عندما بعث نبياً، والقرآن صريح في ذلك.

قلت: يا سيدي، وهذا ما تقول به الشيعة، ولكن بعثة عيسى وهو بهذه السن هل تملك تفسيرها الطبيعي؟

الحقيقة يا سيدي أن قضايا الدين لا تخضع دائماً للمتعارف من المقاييس فمن آمن بالدين آمن بكل ما يأتي به من شؤون الغيب، وان خرج على ما لديه من تجارب ومقاييس.

وأخبار العصمة والأعلمية بعد ثبوتها بالضرورة عن النبي ﷺ، فإنها تصلح أن تكون من أعظم دلائل النبوة لصدقها في الإخبار عن عوالم الغيب، وبخاصة لأمثالنا من الناس الذين أدركوا صدقها، وتحققت لديهم مضامينها بعد أن أخذ أهل البيت واقعاً تاريخياً محسوساً لدى الجميع، وقد رسمت أمثال هذه الأحاديث أهم خطوطه عندما قالت «**إني تركت فيكم الثقلين ما أن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا على الحوض**».

ثم قلت وقد أوشكت الشمس أن تغرب لقد أخذت من أوقاتكم كثيراً وأفسدت عليكم نزهتكم في الإسكندرية لكثرة كلامي، فاسمحوا لي أن نؤجل الحديث في بقية الأدلة على العصمة إلى جلسة أخرى إن أمرتم.

قال أحدهم: بالعكس لقد كانت هذه الجلسة ثرية لما دار فيها من حوار علمي مفيد.

قلت: ولكن لي سؤال أحب أن أوجهه إلى الأخوين السيدين الجزائري والصومالي، هل فيما سمعتم من عقائد إخوانكم ما لا يسر سماعه، أو قل ما يتنافى مع مبادئ الإسلام؟

قالوا: كلا إنما هو من الاسلام وضمن إطاره العام، والخلاف فيه لا يتجاوز الخلاف في كل مسالة اجتهادية تقع ضمن نطاق تعاليمه المقدسة.

قلت: هذا يكفينا فعلاً، ولا يضرنا بعد ذلك أن نختلف، ولكم بعد هذا أن تتأملوا في نتائج ما انتهى إليه الحديث، وتواجهونا بملاحظاتكم عليه في جلسة أخرى أن رأيتم فيه ما يوجب ذلك.

قال أحدهم: دعنا نتأمل.

وافترقنا ونحن أكثر ألفة واحتراماً لبعضنا من ذي قبل.

والآن يا أخي: (والخطاب لمندوب الإيمان) ألا نكتفي من جلستنا هذه بهذا المقدار لئلا نثقل على قرائكم الأعزاء بأكثر من هذا الحديث.

مندوب الإيمان: التفت شاكراً وقلت ولكن بشرط أن نفترق على موعد للقاء آخر غني بأمثال هذه الأفكار.

وقبل أن نفترق، وددت أن أسالكم هل رأيتم ما نشرته مجلة الأزهر في عددها التاسع منسوباً إلى ممثل النجف الأشرف في المؤتمر؟

السيد الحكيم: رأيتها هناك وكنت في زيارة لرئيس تحريرها الأستاذ الكبير أحمد حسن الزيات، وقد داعبت المحرر بعد أن أنكرت عليه مضمون ما نسبه اليَّ فقلت له: إنكم جريتم فيه معي على طريقة (ولا تقربوا الصلاة) واعتذر الكاتب وطلب مني أن اكتب تصحيحاً لما نشر لينشره في العدد العاشر، وكتبت التصحيح برغبة من الأستاذ الزيات، وجاء العدد العاشر فلم نجده فيه، وما ندري لأي سبب أغفلوه؟

وحيث أن مجلة (الإيمان) الغراء نشرت ملخصاً في عددها الماضي لمجموع ما قلته في المؤتمر، فلا أرى حاجة لنشر شيء جديد حول الموضوع، والمسألة هينة ما دام حسن النية متوفراً لدى الجميع والله من وراء القصد.

الشيعة والخلافة

مندوب الإيمان: في المواضيع التي ذكرتم أنها أثيرت معكم من قبل العلماء الذين التقيتموهم هناك، ما يتعلق بالشيعة والخلافة، وبما أن لهذا الموضوع ارتباطاً قوياً بما نشر في العدد السابق عن الشيعة والعصمة، فهل ترون أن نثير التحدث فيه لنربط بين حلقات هذه الأحاديث الحساسة.

السيد الحكيم: لا مانع لدي شريطة أن لا نثقل على القراء كما أثقلنا عليهم في الحديث الماضي.

مندوب الإيمان: بالعكس إن القراء رحبوا بهذه الأحاديث ترحيباً منقطع النظير، ولدينا كتب تشكر المجلة على اهتمامها باستقصاء كل ما دار في الندوات من أحاديث، وهم في اشد الشوق لمواصلة نشرها، وما أكثر ما تلقينا كلمات الحث والمطالبة والتشجيع من قبلهم.

والآن هل تتذكرون أين جرى الحديث حول الشيعة والخلافة؟ ومع مَن من الأعلام؟

السيد الحكيم: جرى هذا الحديث في أكثر من ندوة، وكان له

في ندوتي الإسكندرية والقاهرة وهما اللتان سبق التحدث عنهما في موضوعنا السابق مجال واسع.

وهناك جملة من الأعلام شاركوا في الحديث عنهما وبخاصة بعض من شهدوا الندوتين ونحن نجمع كما صنعنا في الحديث الماضي جملة ما دار من أحاديث عنها سواء ما وقع منها في الندوتين المذكورتين أم غيرهما ملتزمين نفس الخطة التي سلكناها في الحديث الماضي.

س: هل تتذكرون كيف بدأ الحديث عن هذا الموضوع؟!

ج: بدأ الحديث فيما أتذكر في بعض الندوات عندما وجه اليَّ أحد الأعلام هذا السؤال الهام:

إذا كان في الأدلة التي ذكرتموها ما ينهض بإثبات العصمة لأهل البيت فليس فيها ما يثبت الإمامة بمفهومها العام الذي يتسع لخلافة الرسول ﷺ وتخطئة من لم يعطهم هذا الحق، وأي محذور في أن نؤمن بالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فنعطي حق التشريع للأئمة المعصومين مثلاً، وحق التنفيذ لغيرهم ممن تختارهم الأمة لإدارة شؤونها العامة.

س: وماذا كان جوابكم عن هذا السؤال؟

ج: قلت للسائل إن سؤالك هذا مما يثير أمامي عدة تساؤلات أظن

أنني إذا قدر لي أن أوفق للإجابة عنها فستتضح وجهة نظر الشيعة في هذه المسألة، وربما تجمعت هذه الأسئلة حول سؤالين رئيسين:

يتعلق أولهما في طبيعة الحكم في الإسلام، وهل فيها ما يسيغ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟

وعلى تقدير الفصل في هذه المسألة فهل هناك ما يلزم بإضفاء العصمة على رأس الحكم؟ وما هي الأسباب الداعية إلى ذلك؟

وهذه الأسئلة كما ترون إنما تتعلق فيما يجب أن تكون عليه طبيعة الحكم من وجهة عقلية في التشريعات الإسلامية.

وثانيهما: يتعلق في طبيعة ما هو كائن، وهو التساؤل عن واقع ما صدر عن النبي ﷺ، وهل كان منسجماً مع ما ننتهي إليه في الإجابة عن الأسئلة السابقة؟ ولماذا لم يتقبله كثير من المسلمين إذ ذاك؟

أما الجواب عن السؤال الأول: فان الذي اعتقده أن طبيعة الحكم في الإسلام تختلف جذرياً عما عليه طبيعة الحكم في الأنظمة الأخرى غير السماوية.

فإذا أمكن فصل السلطتين عن بعضهما في الأنظمة الحديثة وبخاصة الديمقراطية منها، فان ذلك غير ممكن بالنسبة إلى الإسلام زمن التشريع، بل إذا أمكن تصوره في الإسلام نفسه بعد استكمال تشريعاته وتدوينها

فإن ذلك لا يمكن تصوره بالنسبة إليه في الفترة التي نؤرخ لها وهي أشبه بما يسمى في عرف الثورات الحديثة بفترات الانتقال.

قال احدهم: وكيف؟

قلت: هذا واضح لأن الإسلام لا يعترف بوجود شخصية فردية أو جماعية لها حق التشريع في مقابل ما يشرعه الله سبحانه وتعالى من أنظمة وقوانين، وحظر على البشرية جمعاء، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾[1]، وإذا عرفنا أن الله جعل لكل حادثة حكماً، ولم يغفل في تشريعاته شيئاً مما يحتاج إلى حكم من أفعال العباد إلا وشرع له حكمه الخاص كما هو فحوى ما ورد في ذلك من حديث، اتضح لنا انعدام السلطة التشريعية في الدستور الإسلامي للبشر وحصرها في الله عز وجل، والاقتصار على السلطة التنفيذية لتلكم الأنظمة والقوانين السماوية فيمن يدرك هذه الأنظمة ويعرفها معرفة تامة من رسول وغيره.

وهذا بخلاف الدساتير الوضعية لإمكان فصلها فيها، وذلك بإعطاء حق التشريع مثلاً للبرلمانات أو مجالس الثورة، وحق التنفيذ

---

(١) سورة الأحزاب: آية ٣٦.

لمجلس الوزراء، على أن رأس الحكم فيها لابدَّ وان يستقطب السلطتين معاً برجوعهما إليه لتوقف تحقيقهما على مصادقته وإقراره.

وهنا أود أن أسال: ألا تعتقدون معي أن وظيفة رأس الدولة هي حماية الدستور وما يتفرع عليه من أنظمة دولته وقوانينها الخاصة والعمل على سلامة تطبيقها على جميع المواطنين؟

قال احدهم: طبعاً.

قلت: ألا ترون أن طبيعة الحماية تستدعي إحاطة الحامي بواقع ما يحميه والتوفر على معرفة كل ما يتصل به، وإلا لما أمكن تصور معنى للحماية بدون ذلك، إذ لا معنى لحماية المجهول من التجاوز عليه وهو غير محدد له، فحامي الدستور مثلاً، كيف يمكن له حمايته ككل إذا كان يجهله كلاً أو بعضاً، وما يدريه تجاوز بعضهم على بعض ما يجهل منه، ما دام مجهولاً لديه.

قال: بالطبع.

قلت: فحامي الإسلام إذاً يجب أن يكون محيطاً بكل ما يتصل بأنظمة وقوانينه.

قال: وما يمنع أن يكون ذلك متوفراً في غير أئمة أهل البيت؟

قلت: إن الذي يمنع عنه هو ما سبق التحدث فيه مفصلاً في

المحاورة السابقة حيث تساءلنا ونحن نتحدث عن عصمة أهل البيت عن مصادر المعرفة لحقائق الإسلام في عصر الصحابة، وانتهينا إلى أنهما: الكتاب والسنة، وقلنا أن الكتاب وإن دوِّن على عهد الرسول وحفظ إلا أنه لم يحط بجميع خصائص التشريع وبكل تفاصيلها الكلية والجزئية، ومن هنا احتجنا إلى السنة لبيان ما أجمل فيه، والتعرض لمختلف القيود والشرائط والموانع المعتبرة في أحكامه مما لم يتعرض لها الكتاب الكريم بشيء من التفصيل، ثم التعرف على الأحكام التي لم يذكرها الكتاب العزيز.

وقلت: إن السنة لم تدون على عهده، ولم يلزم هو بتدوينها وتنسيقها بضم القيود إلى مطلقاتها، والمخصصات إلى عموماتها، فالإحاطة بها وبكل ما يتصل في شؤونها تكاد تكون ممتنعة لدى غير أهل البيت، حيث أودعها ﷺ لديهم، وألزم بالرجوع إليهم بأمثال أحاديث الباب والثقلين كما سبقت الإشارة إليه.

على إني لا أعرف أحداً من الصحابة قد ادعى لنفسه المعرفة المستوعبة سواء منهم الخلفاء أم غيرهم، بل رأيت فيهم من يحتاج إلى أن يدل على معنى آية في كتاب الله، ومن يجمع الصحابة لاستشارتهم في حكم من الأحكام يجهل واقعه، وما أكثر ما أرسل الخليفة عمر قولته المشهورة: **لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن.**

قال أحدهم: ألا ترى أن هذا منتهى الحرص والمحافظة على أحكام الشريعة من قبل هؤلاء الخلفاء، وإلاّ لما كانت أية ضرورة للاستفسار من قبل الإمام والصحابة عما يجهلون من أحكام.

قلت: إن الـذي يبدو لي إننا نسينا مواقع النقض من كلامنا، فالفحص والحرص على تطبيق ما يعلم من الأحكام بعد العثور عليها لا ينفيان الجهل أحياناً، وقد قلت أن حماية المجهول لا يمكن تصورها مطلقاً.

والسؤال في بعض الأحيان عما يجهل من الأحكام لا يعني السؤال في جميع الأحيان، ولا استيعاب كل ما يتصل بأحكام الشريعة، وكيف ندفع احتمال الخطأ والسهو والغفلة وحمل الصحة لتصرفات الآخرين مما يوجب عدم الفحص عنها، وأمثال ذلك.

ومن أراد من السادة الأعلام أن يتتبع ما صدر عن الخلفاء من الأحكام التي لا تلتقي مع النصوص كتاباً وسنة فليرجع إلى أمثال كتاب آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين (**النص والاجتهاد**) وكتاب (**الغدير**) للعلامة المحقق الشيخ عبد الحسين الاميني ليعرف مدى ما استدرك عليهم المعاصرون لهم من الصحابة وغيرهم في ذلك كله.

قال أحدهم: إن ما ذكرتموه لا يفرض أكثر من ضرورة توفر صفة العلم في الحماة، لا العصمة كما افترضتموها لهم.

قلت: هذا صحيح لو كان عنصر الحماية لا يحتاج إلى أكثر من العلم، أما إذا ضممنا إليه لضمان وجودها واستمرارها ضرورة تمثل المسؤول لواقعها تمثلاً نفسياً يأبى عليه التنكر لها مهما كانت البواعث له، احتجنا إلى العصمة.

قال أحدهم: وماذا يعني هذا الكلام؟

قلت: أن الذي اعنيه أن لا يختلف الشخص الذي يقوم بدور الحماية في واقعه النفسي عنه في واقعه العقلي، أي أن لا يحمل في أعماقه من الرواسب ما يتنافى مع طبيعة الرسالة التي امن بها عقلياً لئلا تستأثر بعض الرواسب في توجيهه الوجهة المعاكسة في حالات غفلة الرقيب أو تخديره بغضب أو غيره.

وانتم ولا شك تعلمون أن الإسلام جاء بثورة مستوعبة لمختلف أبعاد الإنسان، وقد شنها حرباً لا هوادة فيها على جملة ما كان سائداً في عصره من مفارقات.

وان الكثير ممن عاشوا تلكم المفارقات هم الذين اعتنقوا الإسلام وناضلوا ودافعوا عنه، وأكثرهم كانوا قد اعتنقوه ببواعث عقلية وربما

لغيرها من أسباب لا تمت إلى الواقع النفسي بصلة.

ولكن الرسالة أية رسالة لا يمكن أن تأتي من بداية ثورتها على جذور ما قامت عليه من مفارقات، وبخاصة ما ترسب منها في أعماق الإنسان، بل هي تحتاج إلى أن تمر بأجيال يتخفف كل جيل لاحق من رواسب جيله السابق بعد تعويضه بما جد من قيم ومفاهيم نتيجة لقيام الثورة الرسالية الجديدة.

ووظيفة الرسالة في بداية أمرها كبت تلكم الرواسب المعاكسة بإعطاء طاقة جديدة للضمير أو الأنا ليمنع من تسربها إلى الشعور والاستئثار بكل مجالات السلوك، وإلا فان استئصالها لا يمكن أن يتم بعد أن أخذت مكانها بين عوالم اللاشعور.

ومن هنا كنا نرى بروز الكثير من الرواسب إذا تخدر الضمير أو وقف تأثيره بفعل من بعض العوامل النفسية كالغضب والطمع مثلاً، وهنا ذكرت مضمون كلام لأحمد أمين يحسن أن نرجع إلى نصه في كتابه فجر الإسلام.

مندوب الإيمان: ثم تناول السيد كتاب **فجر الإسلام** من أحد رفوف المكتبة واستخرج منه ص٩٧ وقرأ فيها ما يلي «وبعد فالى أي حد تأثر العرب بالإسلام، وهل انمحت تعاليم الجاهلية ونزاعات الجاهلية

بمجرد دخولهم في الإسلام، الحق انه ليس كذلك وتاريخ الأديان والآراء يأبى ذلك الإباء».

«فالنزاع بين القديم والجديد، والدين الموروث والحديث يستمر طويلاً ويحل محل القديم تدريجاً وقل أن يتلاشى بتاتاً».

«وهذا ما كان بين الجاهلية والإسلام فقد كانت النزعات الجاهلية تظهر من حين إلى حين وتحارب نزعات الإسلام، وظل شأن كذلك أمداً بعيداً ولنقص طرفاً من مظاهر هذا النزاع».

«جاء الإسلام يدعو إلى محو التعصب للقبلية والتعصب للجنس ويدعو إلى أن الناس جميعاً سواء﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ وفي الحديث «**المؤمنون اخوة تتكافأ دمائهم وهم يد على من سواهم**» وخطب النبي ﷺ في خطبة الوداع «**ياايها الناس ان الله تعالى اذهب عنكم نخوة الجاهلية وفخرها بالاباء كلكم لادم وادم من تراب، ليس لعربي على عجمي فضلا الا بالتقوى**» وروى مسلم ان النبي ﷺ **قال: «من قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبية او يدعو الى عصبية او ينصر عصبية فقتل قتل قتلة جاهلية وآخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين والانصار بعدما كان بين المكيين والمدنيين من عداء»**.

«ومع كل هذه التعاليم لم تمت نزعة العصبية وكانت تظهر بقوة اذا

بدا ما يهيجها، انظر الى ما روي في غزوة بني المصطلق ان رسول الله ﷺ خرج في جماعة من المهاجرين والانصار فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار فكان بينهما قتال الى ان صرخ يامعشر الأنصار، وصرخ المهاجر يامعشر المهاجرين، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال «**مالكم ولدعوة الجاهلية**» فقالوا كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الانصار، فقال رسول الله ﷺ «**دعوها فإنها منتنة**» فقال عبد الله بن ابي بن سلول «لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الاذل».

«أفلست ترى أن نزاعاً تافهاً لسبب تافه هيج النفوس ودعاهم الى النزعة الجاهلية وتذكر العصبية المكية والمدنية»

ومن يتصفح التاريخ يجد المئات من الشواهد أمثال ما ذكره أحمد أمين ولعل أهم نقاط الضعف التي أجهز بها الخليفة أبو بكر على الأنصار في سقيفة بني ساعدة هو إثارة هذه النزعة في أعماقهم عندما ذكَّرهم بالقتلى والجراح التي لا تداوى مابينهم في الجاهلية، وكان قد خدَّرها الإسلام عندما ألف بين قلوبهم، ولقد ذكرت هنا مضمون حديث رواه الجاحظ يحسن ان نعود إلى نصه ففيه أعظم الدلالة على صدق ما ذكره الدكتور أحمد أمين.

مندوب الايمان:

وهنا تناول السيد كتاب «**البيان والتبين**» للجاحظ واستخرج ص ١٨١ من جزئه الثالث وقرأ فيها: « عيسى بن نذير قال: قال ابو بكر رضي الله عنه: نحن اهل الله واقرب الناس بيتاً من بيت الله وأمسهم رحماً برسول الله صلى الله عليه وآله »

«إنَّ هذا الامر إن تطاولت اليه الخزرج لم تقصر عنه الأوس، وإن تطاولت اليه الاوس لم تقصر الخزرج وقد كان بين الحيين قتلى لاتنسى، وجراح لا تداوى فإن نعق منكم ناعق فقد جلس بين لحيي أسد المهاجري ويجرحه الانصاري».

قال ابن دأب فرماهم والله بالمسكتة[1] وكان من نتائج تاثيره هذه الخطبة التي دللت على مدى ما يملكه الخليفة من خبرة بالواقع النفسي، أن حولت ذلك الواقع الذي أبعده الاسلام الى أعماق اللا شعور ـ بفضل تاليفه بينهم الى واقع شعوري متجسد يعمل عمله في الفرقة بينهم، وهكذا أجهز عليهم من أقرب نقطة ضعف، وحملهم على التسابق الى بيعته خشية ان يستاثر بالخلافة أحد الفريقين، وكان أسرع الفريقين اليها أبناء الأوس لأن المرشح الوحيد للأنصار اذ ذاك كان سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج كما تعلمون.

(١) البيان والتبين لأبي عمر الجاحظ:٣/ ١٨١ .

فاذا صح هذا من وجه نفسية عدنا الى ماسبق أن قلناه من أن عنصر الحماية الذي يجب توفه في راس الدولة يستدعي ان لا يحمل رأس الدولة في أعماقه أية راسبة على خلاف المفاهيم الثورية الحديثة، والا لكانت الرسالة هي أو بعض مفاهيمها عرضة للتصدع متى استاثر الباعث اللا شعوري في توجيه صاحبه الوجه المعاكسة.

وضمان هذه الناحية موقوف على ان يتولى دور الحماية شخص لا يملك اية راسبة في اعماقه على خلاف هذه المفاهيم الثورية بالاضافة لى ايمانه العقلي بكل ما صدعت به من افكار واحكام.

قال احدهم: وكيف يتهيأ مثل ذلك الشخص ليقوم بهذا الدور؟ وهل في المسلمين اذ ذاك شخص لم يعش فترة من حياته في الجاهلية ليتولى دور الحماية كما تريدون.

قلت: ياسيدي، اذا كانت الفكرة سليمة فان على الإسلام ان يهيئ مثل ذلك الشخص اذا كان يريد لنفسه ضمان التطبيق السليم، وانتم تعلمون ان قيمة الرسالة لا تبرز بمجرد التشريع، وما قيمة تشريع لا يضمن له تطبيق سليم يتكشى مع الاهداف الاساسية التي تبرر وجوده وتقديم آلاف الضحايا في سبيل تركيز ذلك الوجود.

قال احدهم: ان هذا صحيح جدا ولكن على الصعيد النظري

فحسب لما فيه من طوبائية تجافى مع الواقع العملي لنوع الناس.

قلت: قد يكون ذلك كما تقولون لو كانت الرسالة غير سماوية وكانت المخططات لها من صنع بشر عادي يكون معرضا للخضوع للعوامل الذاتية في تصرفاته، ولا اقل من خطأه واشتباهه.

اما وان الرسالة سماوية ومشرعها هو الله عز وجل فليس هناك ما يمنع من وضع مخطط لتهيئة مثل أولئك وايداع ذلك الى النبي ﷺ لتنشئتهم وفق ذلك المخطط.

عل ان دعوى الطوبائية لا افهم لها دلالة في امثال هذه المواضع، مع ادراكنا لدور التربة السليمة في بناء الاشخاص وفق المفاهيم التي يراد لها التطبيق، ونحن نعرف ان الشخص الذي يربى على اسس معينة لمفاهيم وقيم خاصة اذا ابعد عن كل ما يتجافى مع تلكم المفاهيم منذ صغره يكاد يستحيل عليه ان يصدر في تصرفاته عما يخالفها،

وامامنا في واقنا المعاش كثير من القيم الحضارية السائدة في بعض البلدان المتحضرة لا يمكن لاهلها ان يخرجوا عليها، وبعض هذه القيم انتزعت من واقع مفاهيمنا الاسلامية كالصدق والامانة وغيرهما.

على ان الذي يكفينا الان ونحن نتحدث عما يجب ان يكون هو اعترافنا بصحة هذه الفكرة على الصعيد النظري لننتقل بعد ذلك الى

دراسة ما هو كائن، ثم نرى مدى انسجامه مع هذا الواقع الذي انتهينا إليه.

وأول ما يلفت نظرنا ونحن نستعرض هذا الجانب ان نرى في بعض تصرفات النبي ﷺ ما يبحث عن تفسير ما دامت تصرفاته بحكم رسالته تصرفات كلها هادفة.

وأول ما يبحث عن التفسير احتضانه للإمام علي عليه السلام من بداية حياته والإشراف على تربيته بنفسه وهو صبي، ثم وضع مخطط لإبعاده عن جميع الاجواء المعاشة اذ ذاك لأمثاله من صبيان قريش، يقول الامام علي عليه السلام وهو يتحدث في نهجه الخالد (**نهج البلاغة**) عن طبيعة تربيته في هذه الفترة:

«**وضعني في حجره يعني رسول الله ﷺ وأنا ولد، يضمني لصدره، ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه..... ولقد كنت اتبعه اتّباع الفصيل أثر أمه يرفع في كل يوم من أخلاقه علما ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يجاور في كل سنة بحراء فاراه ولا يراه غيري**»[1].

وهذه الخطوط التي رسمها الامام بأسلوب تربيته على يد النبي ﷺ

(١) نهج البلاغة للامام علي بن ابي طالب باعتناء صبحي الصالح ص ٣٠٠

ليست طبيعية لو لم يكن الهدف منا اسمى من وجهها البارز في أنها تريد له الابعاد عن جميع الأجواء التي كانت سائدة إذ ذاك، مع بنائه على لون من السلوك يختلف عنها في جملة ما له من خطوط، فهو ﷺ يرفع في كل يوم من أخلاقه علما ويأمره بالاقتداء به، ولا يكتفي بذلك دون ان يصحبه حتى لمواقع تحنثه وعبادته في غار حراء، فليس غريبا بعد ذلك أن لا يكون لهذا الصبي من الرواسب الجاهلية ما يتجافى مع الأسس الجديدة التي رسمها النبي ﷺ للسلوك وأكد عليها الاسلام بعد ذلك في جملة ما جاء به من تشريعات.

ومن هنا كان من الطبيعي جدا أن يكون هذا الصبي أسرع الناس إلى الإيمان بالرسالة التي أرسل بها صاحبه لملاءمتها لواقعه النفسي، وقد تضافرت جملة من الروايات على تسجيل هذا الواقع، ومنها ما أثر عن النبي ﷺ انه قال «**لقد صلت الملائكة علي وعلى علي سبع سنين وذلك أنه لم يصل معي رجل غيره**».[1]

ومن مأثور ما نقل عن الإمام نفسه قوله في إحدى خطبه «اللهم لا أعرف أن عبدا لك من هذه الامة عبدك قبلي غير نبيك ثلاث مرات، لقد صليت قبل ان يصلي الناس سبعاً»[2] ثم شده النبي ﷺ الى هذه

(١) اسد الغابة ٣/ ١٨

(٢) مسند احمد بن حنبل ١/ ٩٩

الرسالة شدا ومكنها من نفسه عقيدة يفنى من أجلها ويعيش.

وفناؤه في الدفاع عنها وعن صاحبها وهو في مكة ثم في غيرها اشهر في ان يتحدث عنه.

والعقيدة متى ما تمكنت من أعماق صاحبها ولم يكن لها في نفسه ما يزاحمها من الرواسب المعاكسة. استحال عليه عادة الخروج على تعاليمها أوالتخلف عما تدعو اليه وتتطلبه من تضحيات، وهو معنى العصمة الذي نذهب اليه.

ونجاح هذا الجانب من الإعـداد على يد النبي ﷺ هو الذي أوجب أن يؤهله ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ للخلافة من بعده، ويعد النفوس لذلك مبكرا.

وأول نص وصـل الينا في هـذا الشان ما روي على لسان غير واحد من المؤرخين قوله ﷺ لعشيرته الأقربين وقد أمر بإنذارهم «**أن قد جئتكم بخير الدنيا والاخرة وقد أمرني الله أن أدعوكم اليه فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم....**» قال علي عليه السلام « **أنا يا نبي الله! أكون وزيرك عليه ، فأخذ برقبتي ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا** .» يقول الراوي «فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع

لابنك وتطيع»[١].

ثم توالت بعد ذلك التصريحات منه ﷺ مثل: «**لكل نبي وصي ووارث وان علياً وصيي ووارثي**»[٢] وقوله لعلي عليه السلام «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»[٣]، العشرات أمثالها، بالإضافة الى نوع من التصريحات يتخذ طابع الإبعاد لجميع الفوارق بينه وبين الإمام إلّا ما يتصل منها بالنبوة، فهو «نفسه» في آية المباهلة، وهو الذي يؤدي عنه لأنه منه، كما في حديث براءة[٤] وحديث «**أنت مني وأنا منك**»[٥] وحديث «**يا علي الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة**»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴾[٦].

والنص الذي اتخذ طابع البلاغ العام وهو **نص الغدير** وكان بعد عودته من حجة الوداع، وقد صوره ابن عباس ورسم أجواءه بقوله

---

(١) تاريخ الطبري٢/ ٦٢

(٢) الرياض النضرة:٢/ ١٧٨

(٣) صحيح البخاري: ٣/ ١٣٥٩ ، حديث ٣، ٣٥ ، كتاب بدا الخلق، باب غزوة تبوك

(٤) انظر مسند احمد بن حنبل: ١/ ٣٣٠

(٥) سنن الترمذي:٢/ ٢٩٩

(٦) مستدرك الصحيحين: ٢/ ٢٤١

«لما أمر الله رسوله أن يقول بعلي فيقول له ما قال «**فقال يا ربي إن قومي حديثو عهد بجاهلية**»، ثم مضى بحجه فلما أقبل راجعا ونزل بغدير خم انزل عليه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ الآية فاخذ بعضد علي فقال: «**أيها الناس ألست أولى بكم من أنفسكم**»، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «**اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأعن من أعانه واخذل من خذله وانصر من نصره وأحب من أحبه وابغض من أبغضه**»[1]

ومن هنا يتضح أن اختيار النبي ﷺ لعلي لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان وليد إعداد وتهيئة ذات جذور عميقة تقتضيها طبيعة الحماية للمبادئ القويمة التي أنزلت من السماء لهدم امة وبنائها من جديد، وعلي هو الوحيد الذي كان إذ ذاك لا يحمل في رواسبه مخلفات الجاهلية بفضل احتضان النبي ﷺ له منذ صغره وإبعاده عن جميع أجوائها المعاكسة بما هيأ له من وسائل التربية السليمة.

فالفكرة إذن سليمة، وليس فيها شيء من الطوبائية كما نتخيل،

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر كتاب الغدير للشيخ عبد الحسين الاميني، وانظر سنن ابن ماجة، ص١٢ ، ومستدرك الصحيحين: ٣/ ١٠٩، ٥٣٣، ومسند احمد ١/ ١١٨ وغيرها كثير.

ويصدقها واقع الإمام علي عليه السلام وسلوكه المنسجم معها داخل الحكم وخارجه، كما يصدقها واقع خلفائه من أهل البيت عليهم السلام الذين أعد لهم الإمام نفس الأسلوب الذي اتخذه النبي صلى الله عليه وآله في تربيته الخاصة، وقد سبق في أحاديثنا عن العصمة والتماسها في واقعهم ألتأريخي ما يلقي الأضواء على ذلك.

قال أحدهم: أن الذي يقف دون تقبل هذه الفكرة وما اعتضدت به من نصوص، هو موقف الصحابة منها ومن نظائرها، أتراهم لم يدركوا هذا الواقع الذي تقوله الشيعة، أم أدركوه ولم يتقيدوا بالأخذ بمدلوله من شدة علاقتهم به صلى الله عليه وآله وحرصهم على الأخذ بتعاليمه؟ أليس في هذا الكلام شيء من الطعن في الصحابة؟

قلت: إذا سمحت لي يا سيدي أن أتحدث بشيء من الصراحة، سألتك عن رأيك في الصحابة، وهل أنكم تنسبونهم إلى العصمة كما يعتقد الشيعة في أئمتهم؟

قال: لا إنهم ليسوا بمعصومين، ولكنهم لا يتعمدون المعصية لأنهم عدول، والمسألة هنا لا تحتمل الخطأ في هذه النصوص.

قلت: ورأيك هذا هل ينطبق على الجميع أم أنهم يختلفون من حيث المستوى الإيماني باختلاف مدة الصحبة وشدة الارتباط بالمفاهيم

الجديدة وعدمه؟

قال: ماذا تقصد بهذا الكلام؟

قلت: أقصد التساؤل عما إذا كان اعتقادكم قائماً على التساوي بين من دخل الإسلام من بداية البعثة واعتنق مبادئه ودافع عنها، وبين من أسلم عام الفتح مثلاً.

قال: أما من حيث عدم تعمد المعصية فنعم، واما من حيث التفاوت في المنازل القريبة فلا.

قلت: إذاً تعتقدون أن الصحبة ولو كانت لفترة يسيرة كافية لإحداث ملكة العدالة في نفوس أصحابها.

قال: نعم.

قلت: ولكن النصوص صريحة في خلاف ذلك، فإن كثيراً من آيات الكتاب العزيز نسبت النفاق إلى بعضهم أمثال قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[1]، وقوله عزَّ اسمه: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ۝١١ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ

(١) سورة التوبة: آية ١٠١.

﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾[1] إلى أمثالها من الآيات.

فهل كان هؤلاء من الصحابة أو من غيرهم؟ وأين ذهبوا بعد وفاته ﷺ؟ وهل عينهم التاريخ بأسمائهم لنخرجهم من قائمة الحساب؟

على أن التاريخ حافل بتجاوز بعض الصحابة على البعض ونيل بعضهم من البعض، فهل كان هؤلاء كلهم على حق؟

قال أحدهم: ما بال الشيعة لا يتركون الطعن في الصحابة والتجاوز عليهم أحياناً.

قلت: يا أخي لا تقل هكذا فنحن لسنا في موضع استفزاز أو إثارة عواطف، وليست المسالة مسالة شيعة وسنة، وإنما هي مسالة واقع تترتب عليه ثمرات في مجالات العمل والسلوك.

إن عيب الشيعة يا سيدي أنهم لا يستطيعون أن يجمعوا الصيف والشتاء على سطح واحد، فالصحابة لديهم مختلفون في المستوى، وفي أعمال بعضهم ما لا يعرفون له وجهاً وهم وإن وجدوا في الصحبة فضلاً لأصحابها لا يعادله فضل، إلَّا أنه الفضل الذي لا يعفي صاحبه

(١) سور الأحزاب: آية ١٠ و ١١ و١٢.

من المسؤولية.

ولكن ما رأيك لو قال لك أحد الشيعة ولو على طريق الاستفزاز أو الدعابة أن أول من فتح باب الطعن في الصحابة هم السنة لا الشيعة فماذا يكون جوابك عن هذا الأمر.

قال: وكيف.

قلت: أسالك هل هناك أعظم من رمي المسلم بالارتداد؟

قلت: لا.

قلت: إن البخاري وهو من أقدم من ألفوا في الحديث عقد باباً في صحيحه لأخبار الحوض، حشده بالكثير من الروايات التي تنسب إليهم أو إلى بعضهم الارتداد، اقرأها مفصلة في هذا الباب.

قال: إنا لا نمنع وجود مرتدين أمثال من حاربهم أبو بكر لردتهم.

قلت: ولكن بعض هذه الروايات لا تستثني منهم إلّا مثل همل النعم كناية عن القلة وتنسب الارتداد إلى الأكثر، ثم ذكرت مضمون رواية لأبي هريرة يحسن أن أعود إلى نصها الآن.

مندوب الإيمان:

وهنا أخرج السيد الجزء الثامن من صحيح البخاري وقرأ فيه «حدثني ابراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فليح حدثنا أبي قال حدثني

هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال **بينما أنا قائم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلمّ، فقلت أين قال إلى النار والله، قلت وما شأنهم، قال إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلمّ قلت أين قال إلى النار والله، قلت ما شأنهم، قال إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل النعم**»[1].

إن الذي يبدو لي يا سيدي أن أسلافنا كانوا أوسع أفقاً منا وأقرب إلى الموضوعية عندما حشدوا كل ما عثروا عليه من الأحاديث التي اطمأنوا إلى صدورها وتركوا للباحثين أمر تمحيصها، ولم يجعلوا رواسبهم مقياساً لما يروون وما يتركون، وكان محدثو الشيعة والسنة سواء من هذه الناحية، فليس من الإنصاف أن نحمل الجميع مسؤولية رأي لم يصرحوا جميعاً بتبنيه، وحجتنا في ذلك مجرد العثور على رواية في كتاب للسنة أو الشيعة تتعلق في الصحابة أو غيرها ويستشم منها الطعن مثلاً.

قال أحدهم وقد وجه نظرة عتاب إلى المعترض لقد أبعدتنا عن صميم الموضوع، فالسؤال الذي سبق أن أثرناه حول موقف الصحابة

(١) – صحيح البخاري: ٨/ ١٢١، كتاب الرقاق، الحديث: ٦٠٩٩.

من هذه النصوص ما يزال قائماً.

أترى أن الصحابة وفيها مثل أبي بكر وعمر لم يدركوا هذا الواقع الذي أدركه الشيعة وفهموه من هذه النصوص؟ أم أدركوه وانحرفوا عنه جميعاً.

قلت: إن الذي إدعيه يا سيدي أن الصحابة جميعاً فهموه كنص بالمستوى الذي فهمه الشيعة، إلّا أن موقفهم منه كان مختلفاً جداً، وهم ينقسمون في هذا الأمر إلى أقسام ثلاثة، وليس في أحد هذه المواقف تشكيك بالنص.

القسم الأول: وهم الذي يشكل الأكثرية، وقوامه مسلمة الفتح من قريش وبعض المنافقين الذين أشارت اليهم الآيات السالفة، كان للرواسب التي عرضها الدكتور أحمد أمين في حديثه السابق موقع كبير من نفوسهم، ومثل هؤلاء لا يسهل عليهم تقبل خلافة الإمام علي عليه السلام بالذات، لأمور عدة أهمها اعتقادهم أن الخلافة إذا دخلت هذا البيت فلن تخرج منه بعد ذلك، وفي هذا ما فيه من قتل لطموح من يرى لنفسه أهلية الحكم، وبخاصة من زعماء القبائل الذين كانوا ينفسون على هذا البيت مكانته الجديدة التي ارتفع رصيدها بالإسلام، والنزعة القبلية ما تزال متحكمة في أعماق الأكثر، وقد رأيتم فيما سبق أن حادثة بسيطة

كادت أن تثير حرباً بين المهاجرين والأنصار بباعث من هذه النزعة، ومن هنا انطلق شعار «وسِّعوها في قريش تتسع»، وقد عكست هذا الواقع محاورة للخليفة عمر مع عبد الله بن عباس يذكرها ابن الأثير في جزئه الثاني، ويحسن أن نقف على ما يتصل منها بطبيعة موضوعنا، يقول ابن عباس من حديث له فقال يعني عمر «يا ابن عباس أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد ﷺ فكرهت أن أجيبه، فقلت: إن لم أدر فإن أمير المؤمنين يدريني».

«فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتبجحوا على قومكم بجحاً، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت».

«فقلت له: يا أمير المؤمنين إن تأذن لي بالكلام وتمط عني الغضب إن تكلمت، قال: تكلم، قلت: أما قولك يا أمير المؤمنين اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت، فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها حين اختار الله لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود.

وإما قولك إنهم أبوا أن تكون لنا النبوة والخلافة، فإن الله عز وجل وصف قوماً بالكراهة فقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[1].

(١) ابن الاثير: ٣/ ٦٣ ٦٤م

فهذه المحاورة ولها نظائر تعكس موقف قريش من النص وتخوفها من تطبيقه ووقوفها دون ذلك رغم علمهم بأنه مما أنزل الله كما يبدو من حديث ابن عباس.

وهذا الإصرار من قبل قريش على الوقوف دونه هو الذي فتح منفذ الاجتهاد أمام الخليفتين أبي بكر وعمر وسعد بن عبادة وأضرابهم وهم الذين يشكلون القسم الثاني في أن يتداركوا الأمر كل من زاويته، فسعد جمع الأنصار لترشيح نفسه أو التماس مرشح للخلافة منهم بعد أن أحس بخطر ما تريده قريش وقد خشي من تغلبهم على الأمر، وعداؤهم لواتريهم من الأنصار معروف.

وعمر أصر على اختيار أبي بكر لاعتقاده بأنه أفضل العناصر التي لا يمكن أن تجمع الكلمة إلا عليه باستثناء القسم الثالث.

أما القسم الثالث ويتمثل بأمثال سلمان وعمار وأبي ذر، الزبير والمقدار وبني هاشم، فقد ظلوا مصرين على ضرورة تطبيق النص واختيار علي للخلافة إلى اللحظة الأخيرة، فالمسلمون إذا ما كانوا ليشكّوا في النص على علي، أو لا يرونه واضحاً، إلا أن قريشاً لا تريد أن تجمع النبوة والخلافة في بيت، والأنصار يخشون من تمرد قريش وغلبتهم.

قال أستاذ كبير في الندوة: إن الذي أراه أن الحق في الخلافة إنما هو للإمام علي والأئمة من بعده، وإن الخلافة لو وصلت إلى الإمام بعد النبي بلا فصل لما انتهت بعد ذلك إلى أمثال يزيد بن معاوية والوليد من الأمويين.

لانتهى الإسلام إلى غير ما انتهى إليه اليوم، ولكن ما رأيكم وقد انتهى عصر الأئمة ولم يعد فعلاً مجال لعودتهم للحكم أن نسدل الستار على الماضي ونتناساه ونعود أخواناً يجمعنا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ دون أن نسمع كلمة تفرقة أو خصام من اجل عقيدة.

قلت: إن هذه الدعوة هادفة وسليمة جداً، ولكن إن لم يكن للماضي علاقة بحاضره، أما الشيعة فتعتقد بضرورة الرجوع إلى الأئمة من أهل البيت ورثة السنة النبوية، فإنَّ حاضرها لم ينقطع عن ماضيها، بل هي مضطرة للتشبث به وعلى الأخص فيما يتعلق بإمامة أهل البيت، ولكن ما رأيكم أن نضيف إلى ما ذكرتم ضرورة الرجوع إلى السنة الموروثة لدى أهل البيت والتي ألزم بها النبي ﷺ بحديث الثقلين بالإضافة إلى ما صح من غير طريقهم، ويكون ذلك موضعاً لاتفاق الكلمة ووحدتها مع ما في ذلك من الحيطة للدين كما تعلمون والحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

تصدير بقلم: د. عبد الهادي الحكيم ٣
المقدمة بقلم: المستشار الدمرداش العقالي ١٩
تحية النجف الأشرف للمؤتمر والأزهر ٣٢
الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد المطلق ومدى الاستجابة لها ٣٥
الأئمة عليهم السلام ليسوا بمجتهدين وانما هم مبلغون عن النبي صلى الله عليه وآله ٣٨
طبيعة اللقاءات الفكرية ومكانها ٤٠
الشيعة وعصمة أهل البيت عليهم السلام ٤٣
معنى العصمة ٤٧
توسع مفهوم العصمة عند الشيعة ٤٩
مصادر التشريع ٥١
هل كان اسلوب النبي صلى الله عليه وآله في التبليغ يعتمد القرائن المنفصلة؟ ٥١
عدم تدوين السنة في عهدي النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء الراشدين

هل يمكن أن يفرض على الأمة مصدر تشريعي يلزمها لأخذ به وهو غير مدون أو مجموع ٥٥
الاجابة على السؤال السابق وحصر صور الاجابة بـ:
اسقاط السنة عن الحجية والاكتفاء بالكتاب العزيز ٥٦
تحميل النبي صلى الله عليه وآله وحاشاه مسؤولية التفريط برسالته ٥٦
رمي النبي صلى الله عليه وآله وحاشاه بنتائج اهماله للتدوين ٥٦
أن يكون النبي قد استودعها عند متخصص مسؤول عنها عالم بجميع خصائصها ٥٧
تعين الأخذ بالفرض الرابع ٥٧
فكرة الامامة امتداد لفكرة النبوة ٦٠
الاستدلال بالسنة على عصمة أهل البيت عليهم السلام ٦٠
حديث الثقلين ٦٠
وفرة رواة هذا الحديث وعناية كتب الحديث والتاريخ والتفسير به ٦١
لماذا يقدم حديث الثقلين على حديث((وسنتي)) والجواب عنه ٦١
هل يعتمد الشيعة أحاديث أهل السنة؟ ٦٣
دلالة حديث الثقلين على العصمة ٦٤

لماذا خص النبي ﷺ أهل بيته بعشرات الأحاديث دون أعمامه وأولاد عمه؟ ٦٧
بواعث هذا الاختصاص وتفسيره بصورة عقلية وهي:
أن يكون كلامه ﷺ مجمل وليس له دلالة تشريعية ٦٨
أن تكون له دلالة تشريعية صادرة عنه وحاشا دون الله عز وجل ٦٨
أن تكون دلالته تشريعية وغير متوفرة إلا فيهم عليهم السلام ٦٩
تعين الصورة الثالثة ٦٩
هل كانت العصمة والاعلمية واضحة في أهل البيت لدى معاصريهم؟ ٧٠
والاجابة على هذا السؤال ٧١
الشيعة والخلافة ٧٩
الأدلة المذكورة في الحديث السابق تثبت العصمة لاهل البيت عليهم السلام دون الامامة ٨٢
والجواب عن هذا التساؤل بالاجابة عن:
هل الإسلام يسيغ زمن التشريع فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ ٨٣

هل هناك ما يلزم باضفاء صفة العصمة على راس الحكم، وما هي الأسباب الداعية إلى ذلك؟ ٨٤
الامامة امتداد للنبوة ٨٨
تاكيد النبي لفكرة الامامة بالاحاديث النبوية الشريفة ٩٧
البلاغ العام ٩٩
موقف الصحابة من نص النبي على الامـام علي عليه السلام ١٠٥
الخليفة عمر وابن عباس ١٠٦
ضرورة رجوع المسلمين إلى الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ١٠٨